جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطلبة: فارورو محمد الكامل/ بن نونة عبد الغفار

بعنوان:

اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2020

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 12/ 2022/06

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ دسلامي احمد	**(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)**	**رئيسا.**
الأستاذ/د بن الحبيب طه	**(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)**	**مشرفا.**
الأستاذ/ العمودي محمد الطاهر	**(أستاذ محاضر –جامعة قاصدي مرباح ورقلة)**	**مناقشا.**

السنة الجامعية:2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.. فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخراً.

الإهداء

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أتخطاها بثبات بفضل من الله ومرهـ.

إلى عائلتي وأصدقائي، فقلد كانوا بمثابة العضد والسند في سبيل استكمال البحث.

ولا ينبغي أن أنسى للأستاذ المشرف ممن كان له دور الأكبر في مساندتي ومدي بالمعلومات القيمة

أهدي لكم مذكرة تخرجي

داعياً المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات.

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة إلي قياس أثر الشمول المالي (القروض والودائع) على النمو الاقتصادي (معدل النمو) في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) ، تم ذلك باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي بعد التأكد من استقرارية السلسلة وبالاستعانة ب Eviews12 تم بناء نموذج قياسي والتطرق للتحليل الهيكلي لنموذج المقدر بطريقة MCO ،وقد توصل البحث الى الإستنتاجات اهمها وجود علاقة تزامنية قصيرة الأجل وذلك لعدم وجود تكامل مشترك بين التغيرات ، ومن ثم مناقشة النتائج المتحصل عليها، كما تبين من اختبار سببية غرانجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الشمول المالي إلى النمو الاقتصادي، ومن خلال نتائج تحليل الصدمات انه عند حدوث صدمة على معدل النمو تأثر تأثير سلبي على كل من القروض والودائع، مما يتطلب توعية الأفراد بأهمية الإستثمار في المشاريع الإنتاجية والتي تساهم في النمو الإقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، نمو اقتصادي، نموذج VAR، سببية غرانجر

Abstract:

This study aimed to measure the impact of financial inclusion (loans and deposits) on economic growth (growth rate) in Algeria during the period (1980-2020), using autoregressive ray models after ensuring the stability of the chain and using Eviews12 A standard model was built and the structural analysis of the estimator model was addressed by the MCO method, and the research reached the conclusions, the most important of which is the existence of a short-term synchronous relationship due to the lack of co-integration between the variables, and then discussing the results obtained, as it was shown by the Granger causal test that there is a one-way causal relationship from Financial inclusion to economic growth, and through the results of shock analysis that when a shock occurs on the growth rate, a negative impact is affected on both loans and deposits, which requires awareness of individuals importance of investing in productive projects that contribute to about the economic growth in Algeria.

Keywords: financial inclusion, economic growth, VAR model, Granger causality

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر والإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	XIII
مقدمة	أ_ج
الإطار النظري	
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة	
تمهيد	02
المبحث الأول: مدخل الي الشمول المالي	03
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	03
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي	04
المطلب الثالث: خصائص و أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	06
المبحث الثاني: أساسيات حول النمو الاقتصادي	08
المطلب الأول: مفهوم النمو القتصادي	09
المطلب الثاني: محددات وقياس النمو الاقتصادي	12
المطلب الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، التحديات وأليات التفعيل	17
المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة	19
المطلب الأول: الدراسات العربية	19
المطلب الثاني: الدراسات الأجبية	21
المطلب الثالث: الدراسات الحالية مع الدراسات السابقة	22
خلاصة الفصل الأول	25
الإطار التطبيقي	
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الشمول المالي علي النمو الاقتصادي	

تمهيد	27
المبحث الأول: الطرق والادوات المستخدمة في الدراسة	28
المطلب الأول: الطرق المستخدمة في الدراسة	28
المطلب الثاني: البرنامج المسنخدم ومتغيرات الدراسة	29
المطلب الثالث: الادوات القياسية المستخدمة في الدراسة	29
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشاتها	33
المطلب الأول: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي	33
المطلب الثاني: التحليل الديناميكي للنماذج المقدرة	38
المطلب الثالث: مناقشة ومقارنة نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة	41
خلاصة الفصل الثاني	42
الخاتمة: النتائج –التوصيات – الآفاق المستقبلية	43
قائمة المراجع	46
الملاحق	51

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	**الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية**	**12**
02	**مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية السابقة**	**23**
03	**مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية السابقة**	**24**
04	**نتائج إختبار ديكي فولر المطور**	**34**
05	**درجة التأخر المثلى للنموذج**	**35**
06	**تقدير نموذج VAR**	**36**
07	**اختبار الذاتي للأخطاء**	**38**
08	**إختبار السببية لغرانجر**	**38**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أبعاد الشمول المالي	08
02	تصنيف الدول حسب معيار التقدم التكنولوجي	14
03	إستقرارية النموذج المقدر	37
04	أثر حدوث صدمة للمتغيرات للنموذج VAR	39
05	أثر حدوث صدمة للمتغيرات للنموذج VAR	40
06	تفكيك التباين للمتغيرات للنموذج VAR	41

قائمة الملاحـــق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	إختبار الإستقرارية للسلسة عند المستوى لمعدل النمو	51
02	إختبار الإستقرارية للسلسة عند المستوى للقروض	51
03	إختبار الإستقرارية للسلسة عند المستوى للودائع	51
04	إختبار إستقرارية للسلسلة عند الفرق الأول لمعدل النمو	51
05	إختبار إستقرارية للسلسلة عند الفرق الأول للقروض	52
06	إختبار إستقرارية للسلسلة عند الفرق الأول للودائع	52
07	درجة التأخر المثلى VAR	52
08	إختبار الذاتي للأخطاء	52
09	اختبار التكامل المشترك	52
10	تقدير النموذج	53
11	إختبار السببية	53
12	تحليل وتفكيك التباين	54
13	متغيرات الدراسة	55

مقدمة

مقدمة:

نمى دور القطاع المالي تصاعديا ولعب دورا هاماً في اقتصاديات الدول، وهدا ما أدى إلي زيادة الاهتمام عالميا بموضوع الشمول المالي خاصة بعد الأزمة المالية 2008، وقد التزمت المؤسسات العامة في هدا المجال بإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط واستراتيجيات تسهل إيصال الخدمات لمختلف الشرائح للاستفادة منها، كما شجعت علي البحث والتطوير في هدا الميدان، وقد تبنت مجموعة العشرين للبنك العالمي وصندوق النقد العربي الشمول المالي كمحور رئيسي في جدول أعمال التنمية العالمية والعربية، وعملو علي تعميمه ونشره بين جميع فئات المجتمع كوسيلة مباشرة للقضاء علي الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي من اجل النهوض بالدول الفقيرة وبسبب بقاء الخدمات المالية بعيدة عن متناول الكثير من الإفراد، الأمر الذي طرح عدة تحديات تعوق توسيع الشمول المالي بالجزائر مع معرفة كيفية تحسين الخدمات المصرفية والمالية ومعرفة الأثر بين مؤشرات الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي بالجزائر، وتهدف هده الدراسة إلي الإجابة عن التساؤل التالي

الإشكالية : ما هو اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980-2020 ؟

الأسئلة الفرعية:

للإلمام بجميع جوانب السؤال الرئيسي إرتأينا بطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- العلاقة بين الشمول المالي والنمو الإقتصادي ؟
- ماهو اثرأبعاد الشمول المالي علي النمو الاقتصادي معبرا عنه بمعدل النمو ؟
- هل توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة؟

الفرضيات:

من أجل الاجابة علي الأسئلة الفرعية المطروحة سابقا تم وضع فرضيات موضحة كما يلي:

- تؤثر ابعاد و مؤشرات الشمول المالي ايجابيا على النمو الاقتصادي بالجزائر
- توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين ابعاد الشمول المالي والنمو الاقتصادي

– النموذج الأنسب لتقدير العلاقةبين الشمول المالي والنمو الاقتصادي هو نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمن الموزع ARDL

مبررات أختيار الموضوع

– الميول للمواضيع ذات طابع الإقتصادي الكلي واقياس الإقتصادي

– الشمول المالي موضوع حديث، وتزايد اهتمام الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد العربي بالشمول المالي ، مايدل علي أهميته.

– الأهمية الكبيرة للشمول المالي في التأثير على معدلات النمو الإقتصادية

– شح الدراسات حول الشمول المالي وأثره علي النمو الأقتصادي.

– بروز العلاقة بين أبعاد الشمول المالي ومتغيرات النمو الأقتصادي.

اهمية الدراسة :

يتناول البحث احد المواضيع الهامة في قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980الى2020)،كما يساهم في توضيح طرق تحسين انتشار ونفاد الخدمات المالية الى كافة فئات المجتمع بما يعزز النمو الاقتصادي بالجزائر كما يساعد البحث على توضيح محاور هيكلية لبناء استراتجية وطنية لتحقيق الشمول المالي بالجزائر وهو ما يتيح معرفة مدى مساهمة الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي لمتخذي القرار وواضعي السياسات الاقتصادية بالجزائر

اهداف الدراسة :

– بيان اهمية الشمول المالي علي المستوي العالمي والجزائري .

– التعرف على شروط تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

حدود زمانية ومكانية:

الحدود الزمنية تتمثل في الفترة الممتدة (1980–2020)

الحدود المكانية في الجزائر

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

استخدمنا في هذه الدراسة المناهج التالية :

– منهج الوصفي التحليلي حيث تطرقنا لمفاهيم الشمول المالي والنمو الإقتصادي والعلاقة بينهما،ودالك من اجل الإثراء النظري.

– منهج احصائي حيث قمنا بدراسة قياسية لأثر أبعاد الشمول المالي علي النمو الأقتصادي، ودالك بالإعتماد علي برنامج الإحصائي Eviews12 ونموذج الانحدار الذاتي VAR.

صعوبات الدراسة:

نشير الي مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث ونذكر منها:

– قلة الأبحاث باللغة العربية حول الموضوع.

– أن جل ما كتب في الموضوع عبارة عن اوراق علمية ومقالات لا تفي بإعطاء صورة عن مختلف جوانب الدراسة.

– صعوبة الحصول علي البيانات والمعطيات لعدم اهتمام الدولة في الإحصاء.

هيكل الدراسة:

علي ضوء الفرضيات والأهداف الأساسية للبحث تم تقسيم الدراسة الي فصلين بعد المقدمة ، الفصل الأول يتضمن الجانب النظري للدراسة والفصل التاني يتضمن الجانب التطبيقي ،حيث أن في الفصل الأول ثلاث مباحث المبحث الأول ماهية الشمول المالي والمبحث التاني اساسيات النمو اللإقتصادي وعلاقته بالشمول المالي ،والمبحث الثالث الدراسات العلمية السابقة، وفي الفصل التاني مبحثين المبحث الأول الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة،والمبحث الثاني النتائج المتحصل عليها ومناقشتها

الفصل الأول: الاطار النظري للشمول المالي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما

تمهيد:

الشمول المالي في الوقت الحالي حضي باهتمام صناع القرار في الدول حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مدهلة وانتشرت وازداد استخدامها ومن هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تراقب وتنظم وتحفز المتعاملين الماليين وانتشرت حملات التوعية والتثقيف في هدا المجال من اجل الوعي لاستخدام هده السياسات والتنتنظيمات .

وفقا لما تم ذكره من توطئة سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** مدخل الي الشمول المالي
- **المبحث الثاني**: اساسيات حول النمو الاقتصادي
- **المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة**

المبحث الأول: مدخل الي الشمول المالي

سنتطرق في هدا المبحث الي ماهية الشمول المالي وابعاده، ومؤشراته، واهدافه، واهميته .

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

اولا/نشأة الشمول المالي

– يمكن ارجاع فكرة الشمول المالي الى بداية القرن التاسع عشر عندما نسات الحركة التعاونية في الهند عام 1904ضد وكالات الاقراض غير المؤسسية في شكل مقرضين ماليين كانوا يتقاضون فائدة باهضة من الفلاحين الفقراء حيث استبعد الفقراء من المضدر الرسمي للخدمات المصرفية وما صاحبه من استغلال المقرضين المحلين مما تطلب ظهور مظام مالي شامل .وسد الفجوة بين المناطق الحظرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية واكتسب مفهوم الدمج المالي زخما في محاولة للتركيز على المناطق الريفية ومن ثم قام بنك الاحتبطي الهندي بتحرير قواعد ترخيص الفروع عام 1965وبعد ذلك تاميم 14بنكا تجاريا رئيسا في انحاء الهند خلال 1969 ثم تقديم مخططات البنوك الرائدة و قد ساعد هذا الى حد ما في فتح عدد من الفروع في كافة المناطق لتقليل الاستعباد الجغرافي الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الاساسية.

– ويرجع مصطلح الشمول المالي الى عام 1993 الى دراسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تم فيها تناول اثر اغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية في عام 1999 واستخدم مصطلح الشمول المالي لاول مرة بشكل اوسع لوصف محددات وصول الافراد الى الخدمات المالية المتوافرة[1].

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في اعقاب الازمة المالية العالمية 2008،وتمثل دالك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيد سياسات تهدف الي تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع الي الخدمات المالية ،وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح،دالك بالاضافة الي حث مزودي الخدمات المالية علي توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة،وتبنت مجموعة العشرين هدف الشول المالي كاحد المحاور الرئيسية في اجندة التنمية الاقتصادية والمالية[2].

– تانيا /تعريف الشمول المالي

تتعدد المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالشمول المالي ويأتي هدا التعدد نتيجة المدارس الفكرية التي تتبنى تلك المفاهيم

ا– اقام صندوق النقد العربي بتعريف الشمول المالي على انه اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير خدمات الدفع و التحويل خدمات التامين وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض الى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للحد الادنى من الرقابة والاشراف مرتفعة الاسعار مما يؤدي الى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية .

[1]. د نهلة ابو العز"اثر تكنولوجيا الرقمنة المالية علي الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية"مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد 10 جامعة القاهرة افريل 2021 ص: 346-347..

[2]. ياسين بن الضب "اثر الشمول المالي علي اداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2004-2012"مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2019/2018 ص: 08..

ويركز هدا التعريف على اناقة الخدمات المالية والمصرفية او غيرها لجميع افراد المجتمع وخصوصا الفئات المهمشة التي لا تستطيع الوصول الى الخدمات المالية وغيرها من الخدمات نتيجة ضعف الخدمات في المناطق غير الحظرية ولاسباب اخرى تتعلق بالضمانات كما يركز التعريف على اتاحة تلك الخدمات من خلال القنوات الرسمية المرخصة من قبل الدولة حيث ان القنوات غير الرسمية.

ب – تبنى البنك الدولي تعريفا للشمول المالي على انه:

– ان الافراد والشركات لديهم امكانية الوصول ال منتجات و خدمات مالية مفيدة باسعار ميسرة تلبي احتياجاتهم المعاملات و المدفوعات والمدخرات والائتمان والتامين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة وعن هدا التعريف يلاحظ ان الشمول المالي يشمل الافراد والشركات كما يتضمن جميع الخدمات المالية ولايقتصر على الخدمات المصرفية فقط كما يشترط الشمول المالي ان تكون هده الخدمات مستدامة وليست مؤقتة كما يركز على ان تكون تكلفة تلك الخدمات باسعار مناسبة.

ج– اما البنك المركزي الجزائري BCA فعرفه كما يلي :هو اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختاف فئات المجتمع بمؤسساته وافراده ،خاصة المهمشة منها ،من خلال القنوات الرسمية ،بما في دالك الحسابات الجارية وحسابات الادخار ،خدمات الدفع والتحوبل ،خدمات التامين ،خدمات الائتمان وابتكار خدمات مالية اكثر ملائمة وباسعار تنافسية وعادلة. بالاضافة الى العمل على حماية حقوق مستهلكي هده الخدمات المالية ،وتشجيع هده الفئات على ادارة اموالهم و مدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض الى الوسائل والقنوات غير الرسمية التي لا تخضع لاي من جهات الرقابة والاشراف والتي تفرض اسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي السوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية و المصرفية.[1]

المطلب الثاني: اهمية واهداف الشمول المالي

اولا /أهمية الشمول المالي:

– تكمن اهمية الشمول المالي في تثقيف افراد المجتمع في الحصول على الخدمات المالية بتكلفة معقولة والتي تعمل على تحسين الظروف والواقع الاجتماعي والاقتصادي وترجع اهمية الشمول المالي الى مايلي:

– يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي اثبتت الدراسات ان هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي حيث يهدف الى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستعبدة ماليا من النظام الاقتصادي.

– يغزز المنافسة بين المؤسسات المالية وهدا من خلال العمل وتنويع منتاجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب اكبر عدد من الزبائن والعملاء و المعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.

[1]. د نهلة ابو العز،مرجع سابق ص: 347.

– بغزيز قدرة الافراد على الاندماج و المساهمة في بناء مجتمعاتهم اظهرت الدراسات ان تحسين قدرة الافراد على استخدام النظام المالي سيعزز قدرتهم على بدء اعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم بالاضافة لتحسين قدرتهم على ادارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

– اتمنت تانظام المالي يتطلب توسيع وانتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من اتمنت هده الخدمات بما يجدب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الالكترونيات التي شهدها العالم القرن 21 [1]

ثانيا/اهداف الشمول المالي:

– نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي ،وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ،ضمن اليات مشتركة وموحدة ،تتنامي المنافع الناتجة عن الشمول المالي ،تري الجموعةالاستشارية لمساعدة الفقراء والبنك الدولي ان بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول الي الفقراء ومحدودي الدخل.

وتجدر الاشارة الي ان توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي او تحقيق الشمول المالي ليس هدفا في حد داته بل وسيلة لتحقيق غاية نظرا لدوره التنموي الهام في تطوير الانسان ،وتحسين مستوي المعيشة وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر ودعم المساواة وتامين الرفاهية وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام ،وسيتم توضيح اهداف الشمول المالي بالاتي:

1– تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات، لتعري المواطنين باهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

2– تسهيل الوصول الى مصادر التمويل تهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

3– تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

4– تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع.

5– خفض مستويات الفقر تحقيق الرخاء و الرفاه الاجتماعي.

6– تعزيز الاستقرار المالي، و تعزيز سبل مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، جذب المنشئات غير الرسمية الى القطاع الرسمي،وهناك اثار ايجابية للقطاع المصرفي تتمثل في تنويع الصول المصرفية وجذب البنوك لغملاء جدد وتحقيق الستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، وهدا الى جاني توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك بشكل يفيد في التحليل والتنقيب فيها بشكل يؤثر في امكانية طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل[2].

[1]. اكرام مالوسي وسنه مسعي "الشمول المالي كالية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر" مدكرة ماستر،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة 2020 ص: 5-6.

[2]. فضيل بشير ضيف "واقع وتحديات الشمول المالي " مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية العدد 01 المجلد06 الجزائر2020 ص: 476-477.

المطلب الثالث: خصائص و أبعاد و مؤشرات الشمول المالي

هناك مجموعة من التجارب الدولية التي قامت بها الدول لتحقيق الشمول المالي والتي اختلفت من دولة الى اخرى حيث تميزت بمجموعة من الخصائص والسمات المميزة لكل تجربة التي دفعت بهده الدول للقيام بعملية الشمول المالي . **اولا/**

أولا / خصائص الشمول المالي:

يتميز الشمول المالي بالخصائص التالية:

1– استمرار تزايد امتلاك الحسابات المصرفية تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ان 515 مليون بالغ فتحوا حسابات في مؤسسات مالية أومن خلال تقديم الخدمات المالية على الهاتف المحمول في الفترة بين 2014-2017 ودالك ان 69% من البالغين يمتلكون حاليا حسابات مقابل 62 % في عام 2014 و51 % في عام 2011، الغالبية العظمى من مالكي الحسابات لديهم حسابات اما في البنوك او مؤسسات التمويل الاصغر او اي نوع اخر من من المؤسسات المالية المنظمة.

2– انماط الادخار والائتمان والقدرة على مواجهة المخاطر المالية ان ادخار النقود وامكانية الحصول على الائتمان وادارة المخاطر المالية هي جميعا جوانب رئيسية للشمول المالي وتوضح بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي كيف ولماذا يقوم الناس بالادخار والاقتراض وتبرز مدى قدرتهم على تغطية النفقات الغير متوقعة ويدخر الناس النقود بطرق مختلفة فالكثيرون يدخرون بالطرق الرسمية.

3– زيادة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تدشينها عام 2011 رؤى وافكار حول طرق زيادة شمول هده الخدمات ويتميز اصدار عام 2017لاول مرة باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالانترنت حيث يكشف عن فرص مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالتي الحسابات على استخدامها.

ثانيا / أبعاد الشمول المالي: نظرا لتطور الشمول المالي في السنوات السابقة ادي الى تقسيم الشمول المالي الى ثلاثة ابعاد وفيما يلي وصف لكل ابعاد الشمول المالي:

1– الوصول للخدمات المالية يشير بعد الوصول الى الخدمات المالية الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية اذ يتطلب تحديد مستويات الوصول الى تحديد وتحليل العوائق المختلفة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية والفروع واجهزة الصرف يمكن الحصول على بيانات تتعلق بامكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية ولقياس بعد الوصول الى الخدمات المالية هناك غدة مؤشرات كما يلي:

– عدد نقاط الوصول لكل 10000البالغين على مستوى الوطني مجزئة حسب الوحدة الادارية[1].

– عدد اجهزة الصراف الالي لكل 1000متر مربع.

[1]. اكرام مالوسي ومنه مسعي مرجع سابق ص: 7-8.

– حساب النقود الالكترونية.

– مدى الترابط بين نقتط الخدمة.

– النسبة المئوية لاجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدة الادارية بنقطة وصول واحدة على الاقل.

ان المؤشرات التقليدية لقياس الوصول الى الخدمات غير واقية حاليا ان التكنولوجيا الجديدة التي تم اعتمادها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصول المصرفي التقليدي الذي يقاس بعدد الفروع واجهزة الصراف الالي مثلا فتحت التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول واستخدام خدمات مالية جديدة عبر الانترنت بابا جديدا على الخدمات المالية الرسمية والتي استخدامها في ظروف معينة كالتغلب على عائق المسافة للوصول الى الخدمات المالية.

تلعب المراسلات المصرفية ايضا دورا هاما في تحسين الوصول الى الخدمات المصرفية حيث ان التكنواوجيا والمراسلات المصرفية ادت الى اتساع كبير لفرض الوصول المادي للخدمات المالية.

2- استخدام الخدمات المالية : يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى اشتخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معنية وهناك شعدة مؤشرات قياس تدرج ضمن هدا البعد اهمها:

– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم.

– نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد كحساب ائتمان منتظم.

– عدد حملة عقود التامين لكل 1000 من البالغين.

– عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.

– عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

– نسبة البالغين الذين يستخدمون حسابا بنكيا بشكل دائم ومتواتر.

– نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

– نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية او دولية.

– نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.

– نسبة الشركات الصغيرة او المتوسطة التي لديها قروض قائمة[1].

3– جودة الخدمات المالية : تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحد في حد داته،حيث انه علي مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي الي جدول اعمال الدول النامية ،حيث كان لابد من تحسين الوصول الي الخدمات المالية ومع دالك تبقي الجهود متواصلة من اجل ضمان جودة الخدمات المالية والدي يعتبر تحديا يتطلب من المهنين ودوي العلقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاد اجراءات تستند الي ادلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، هد البعد ليس بعدا واضحا ،ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر علي الجودة ونوعية الخدمات

[1]. اكرام مالوسي ومنه مسعي مرجع سابق ص : 8-9.

المالية مثل تكلفة الخدمات ،وعي المستهلك ،فعالية الية التعويض بالاضافة الي الخدمات،حماية المستهلك والكفلات المالية ،وشفافية المنافسة في السوق بالاضافة الي عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي يتم توضيحها كالاتي:

أ- القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لدوي الدخل المنخفض.

ب- الشفافية: يلعب الوصول الي المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي ،حيث يجب علي مقدمي الخدمات المالية ان يضمنوا حصول جميع العملاء علي المعلومات دات الصلة بالخدمات المالية ،ويجب التاكد من سلامة ووضوح هده المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من اخطاء اللغة.

ج- الراحة والسهولة: يقيس هدا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.

د- حماية المستهلك: يظهر هدا المؤشر في القوانين والانظمة المصممة للضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول علي مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات الغير عادلة.

هـ- التثقيف المالي: يقيس المعارف الاساسية المالية وقدرة المستخدمين علي التخطيط وموازنة دخلهم.

و- المديونية او السيولة المالية: وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي ومن الضروري معرفة كيف يتاخر المقرضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

ز- العوئق الائتمانية: الشمول المالي لايشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح ايضا العملاء القدرة علي اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات[1].

يمكن تلخيص ماسبق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01):ابعاد الشمول المالي

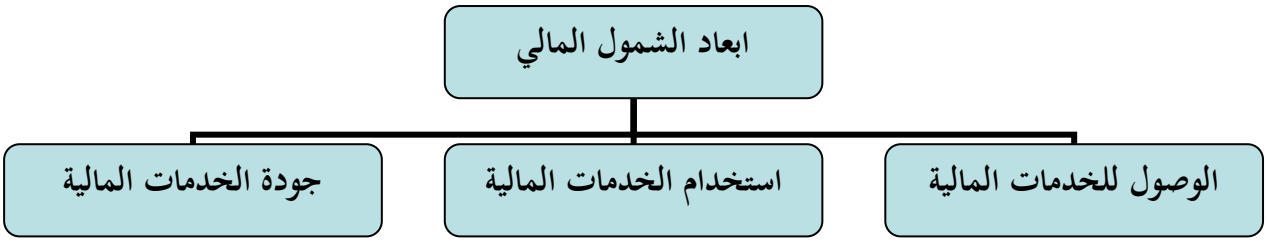

المصدر:من اعداد الطالبين

المبحث الثاني: أساسيات حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذالك يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد احد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة الاجتماعية، البحث العلمي، صحة والتعليم...وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لاباس به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر

[1]. اكرام مالوسي ومنه مسعي مرجع سابق ص: 9-10.

... تحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم باختصار تصورا عاما عن مفهوم النمو الاقتصادي، مؤشرات قياسه، وكذا العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، التحديات واليات التفعيل.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا أساسيا من بين أهداف السياسة الاقتصادية كونه من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لقياس مدى التطور في دول العالم ككل سواء المتقدمة أو النامية. لذلك سنتطرق لمفهوم النمو الاقتصادي.

أولا / تعريف النمو الاقتصادي

تعددت تعاريف النمو الاقتصادي بين أصحاب الاختصاص نذكر منها:

- النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة وسريعة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترة معينة من الزمن.[1]
- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الفرد في محيط اقتصادي معين وكذلك يعبر النمو عن النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلى الاجمالي الحقيقي.[2]
- وهناك من عرف النمو على أنه زيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يحدث بمرور الزمن على كثير من المجتمعات الاقتصادية ويتمثل فيما تراكم لدى المجتمعات من رأسمال وقوى بشرية وزيادة الحاجات ونمو المتطلبات، الأمر الذي يدفع حدوث نمو اقتصادي وطبيعي.[3]
- وهناك من عرف النمو على أنه حركة تصاعدية لبعض المحددات الاقتصادية المحددة للناتج الوطني الخام التي تندرج عبر الزمن، وهذه الحركة تؤثر بصفة أساسية على ظروف الإنتاج مثل: زيادةالاستثمار، تحقيق التقدم التقني وتأهيل وزيادة كفاءة الأيدي العاملة، والذي يسهم إجمالا في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.[4]
- النمو الاقتصادي هو التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.[5]
- وعرف على أنه الزيادة الحاصلة في القدرات الإنتاجية لدولة ما في المدى الطويل نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في انتاج.[6]

---

[1].السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص :361

[2].محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص:71.

[3].الطيب داودي، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص: 7.

[4].فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، السعودية، 2014، ص :327.

[5].جلال حشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة، دون سنة نشر، ص: 4.*https://www.alukah.net/library/0/74320.*

[6].نفس المرجع السابق، ص: 5.

-عرف سيمون كوزنتس (S. Kuznets) النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية للسكان، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايديولوجية التي يحتاج الامر اليها.[1]

من خلال تعريف (S. Kuznets) نجد ثلاث مكونات رئيسية في غاية الأهمية وهي:[2]

- ان استمرارية الزيادة في الناتج القومي هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع وهي إشارة للنضج الاقتصادي؛
- التكنولوجيا المتقدمة هي شرط ضروري وليس كافي لاستمرار النمو الاقتصادي؛
- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات أيديولوجية؛ فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

اجمالا يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة ولفترة طويلة من الزمن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتحسين مستوى معيشته، وذلك مهما كان مصدر هذه الزيادة سواء محليا أو خارجيا دون احداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج ما يلي:

- النمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه تغير كمي في الإنتاج؛
  الزيادة يجب أن تكون بمعدلات مضطردة، أي مستمرة ومستقرة لفترة طويلة من الزمن وليست زيادة مؤقتة تزول سرعان ما تزول بزوال أسبابها؛
- هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات حقيقية وليس نقدية أي يجب استبعاد أثر التضخم؛
- لا يشترط أن يصاحب هذه الزيادة أي تغيرات هيكلية على مستوى اقتصاد الدولة؛
- معدل الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة. فكثيرا ما يكون نمو السكان بمعدل أعلى من زيادة في الناتج القومي لا يحقق نمواً اقتصادياً في هذه الحالة.

ثانيا- فرق بين النمو والتنمية الاقتصاديين

عادة ما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية وذلك لأن المفهوم العام لكل منهما يتمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة مما يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد، ومن ثم يبدو لغير المتخصص أن هذين المصطلحين مترادفين لوجود تداخل بينهما إلا أنه هناك اختلاف كبيرا بينهما، فالنمو قد يكون ضروري وغير كافي لتحقيق التنمية ولذلك يفرق أصحاب الاختصاص بين مصطلح النمو والتنمية الاقتصادية.

[1].ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر،الرياض، السعودية، 2006، ص: 175

[2].نفس المرجع السابق، ص: 175.

تتعدد التعريفات والآراء فيما يخص مصطلح التنمية الاقتصادية نذكر منها:

- التنمية الاقتصادية هي عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني بأبعادها المختلفة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والتنظيمية من اجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع افراد المجتمع.[1]
- نعرف التنمية بأنها خطة عملية تستهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية الموجودة في الاقتصاد بما يمكن من رفاهية المجتمع وليس مجرد تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل القومي.[2]
- ويقصد بها كذلك العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضي احداث العديد من التغيرات الجذرية في الهيكل (البنيان) الاقتصادي.[3].
- إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وعبر فترة معينة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.[4]

على العموم ومن خلال التعريفات السابقة نجد أن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، فضلا عن اجراء العديد من التغيرات في هيكل النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجالات.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج فروق جوهرية بين المصطلحين سيتم إيجازها ضمن الجدول الموالي:

الجدولرقم(01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- زيادة في الناتج القومي (ونصيب الفرد من الدخل) فقط دون حصول تغيرات ملموسة في الجوانب الأخرى. - عدم تحقق العدالة في توزيع الدخل بين افراد المجتمع. - يركز النمو على كمية التغير في السلع والخدمات (الجانب الكمي). - يحدث النمو الاقتصادي بصورة تلقائية دون أي تدخل من طرف الدولة. - مفهوم النمو الاقتصادي ضيق. - لا يشترط حدوث تنمية لكي يتحقق النمو الاقتصادي. - لا يهم النمو مصدر زيادة الدخل القومي الحقيقي	- زيادة في الناتج القومي (ونصيب الفرد من الدخل) مع حصول تغيرات جذرية في هيكل لنشاط الاقتصادي والمجالات الأخرى. - تحقق العدالة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع. - تركز التنمية على نوعية التغير أي نوعية السلع والخدمات نفسها (الجانب الكيفي والكمي). - تحدث التنمية الاقتصادية بتدخل الدولة أي أنها عملية مخطط لها. - مفهوم التنمية الاقتصادية واسع وشامل. - من اجل حدوث التنمية يجب تحقق النمو. - تهتم التنمية بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه.

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على:

- محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2008، ص ص 27-35.

[1].عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006، ص ص472-473.
[2].أحمد محمد إسماعيل برج، التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص 28.
[3].محمد عبد العزيز عجميةوآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات_ الاستراتيجيات_ التمويل_ المشكلات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2010، ص 81.
[4].محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 53.

المطلب الثاني: محددات وقياس النمو الاقتصادي

تعددت محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه يمكن ايجاز ذلك في النقاط التالية:

أولا / محددات النمو الاقتصادي:

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا وهاما في الجهود الهادفة الى تطوير نظرية عامة للنمو الاقتصادي، وهذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الاقتصادي ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1 - **رأس المال المادي:** يعبر رأس المال لأي دولة أو اقتصاد عما تملكه تلك الدولة من مباني وآلات في لحظة معينة، فمن خلال عملية الإضافة إلى ما هو متوفر من راس المال يشار إليها بعبارة التكوين الرأسمالي، أي أن هذا الأخير هو عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى، هذه العملية تكشف عن معنى الاستثمار الذي يعبر عن الزيادة في رأس مال المجتمع. بالتالي يعتبر التكوين الرأسمالي أو الاستثمار أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والعكس صحيح. ويتخذ التكوين الرأسمالي معيارا للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية وكذا بين الدول الغنية والفقيرة. وهناك شروط معينة لكي يتحقق التكوين الرأسمالي أوالاستثمار وهي:[1]

الشرط الأول: تحقق الادخار فلا استثمار بلا ادخار؛

الشرط الثاني: أن يتم استثمار ما تم ادخاره؛

الشرط الثالث: لا يكون هناك اكتناز.

2 -**رأس المال البشري:** إلى جانب رأس المال المادي يعتبر كذلك رأس المال البشري من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في المجتمع، بل أحيانا يكون تأثيره أفضل من تأثير رأس المال المادي، كما هو معلوم فإن الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق تطوير التعليم، زيادة مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة العنصر البشري، الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وإنتاجية العمل، بالتالي رفع معدلات النمو.[2]

حيث أوضحت الدراسات أن التقدم في الدول الغربية لم يكن ناتج عن النمو في تراكم رأس المال المادي فحسب، وإنما أيضا يعود نتيجة للاستثمار في العنصر البشري، أي أن هناك علاقة ارتباط بين درجة التعليم (كمقياس للاستثمار في الموارد البشرية) كمتغير مستقل ومعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، حيث يساهم التوسع في التعليم في زيادة النمو الاقتصادي من خلال أربعة عناصر كما يلي:[3]

- صنع قوة عاملة مميزة وامدادها بكل ما تحتاجه من معرفة ومهارة؛
- توفير فرص العمل وكذلك العمالة المرتبطة بالعملية التعليمية؛
- تأهيل طبقة من القادة المؤهلين ليحلوا محل الكفاءات الأجنبية سواء في الحكومة أو الاتحادات والنقابات والمشروعات الخاصة والمهنيين؛

[1].عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 468-469.

[2].نفس المرجع السابق، ص ص 469،470.

[3].ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص: 383،384.

- توفير نوع من التدريب، المهارات الأساسية والتشجيع لاستقطاب الوسائل الحديثة للمجتمع.

بالتالي نستنتج مما سبق أن التعليم هو شرط ضروري وإن كان غير كافي للنمو الاقتصادي. وجدير بالذكر أنه حتى لو كانت هناك استثمارات أخرى بديلة تولد قدرا أكبر من النمو الاقتصادي، فإن ذلك لا ينقص من المساهمة الكبيرة سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية التي يقدمها التعليم لتشجيع النمو.

3 -**الموارد الطبيعية ومدى توافرها** : وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى، وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها، فكلما توافرت هذه الموارد وكانت تتمتع بالاستقلالية وكذلك تم استغلالها بشكل أمثل ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادية والعكس صحيح، ولذلك وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي.[1]

فمن الممكن للدولة أن تحول جزء من الموارد المتاحة (رأس المال، عنصر البشري...) نحو مجالات البحث لتطوير طرق استخراج الموارد الطبيعية حتى تساهم في زيادة معدلات النمو في المستقبل.[2]

4 -**التقدم الفني والتكنولوجي**: يلعب هذا العامل دور مهم في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وكذلك نظم الإدارة والتنظيم، كلما زاد مستوى التقدم التكنولوجي كان هناك زيادة في النمو الاقتصادي. تظهر أهمية هذا العامل خاصة في الوقت الحالي عصر التكنولوجيا حيث أصبح معيارا لتصنيف الدول [3]ذلك وفقا لما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): ***تصنيف الدول حسب معيار التقدم التكنولوجي***

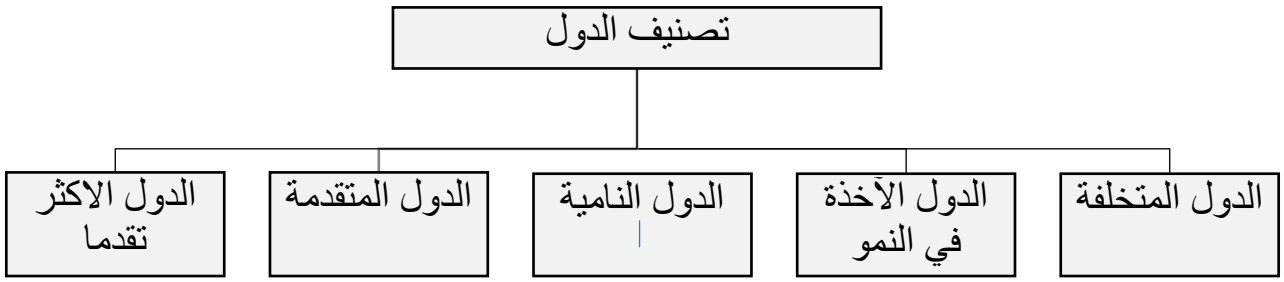

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على:

- - -مصطفى يوسف كافي،**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 548، بتصرف.

5 -**التخصص وتقسيم العمل**: يعتبر آدم سميث من أوائل الذين وضحوا أهمية تقسيم العمل حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء، وتولد تكنولوجيا جديدة مع زيادة التخصص في الموارد الاقتصادية للدولة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.[4]

[1].مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 547.

[2].محمد حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، 1997، ص: 69.

[3].عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 471.

[4].مصطفى يوسف كافي،مرجع سبق ذكره، ص : 547.

ثانيا / قياس النمو الاقتصادي:

يستعمل GDP*بوصفه مؤشرا لمعدل المستوى المعيشي للأفراد في البلد والنمو الاقتصادي، بالتالي فان تقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، إذا نبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

1 -**طريقة القيمة المضافة**: يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بطريقة القيمة المضافة حيث هذه الأخيرة عبارة عن الفرق بين قيمة الإنتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما وقيمة مستلزمات الإنتاج (الاستهلاكات الوسيطة) وهذا من أجل تقادي مشكلة الازدواجية (حساب السلعة مرتين مرة في السلع النهائية ومرة في السلع الوسيطة) التي تؤدي الى التضخم.

القيمة المضافة الكلية = مجموع قيم الإنتاج – مجموع الاستهلاكات الوسطية (مستلزمات الإنتاج)

$$\sum VA = \sum PT - \sum CIGDP = \sum VA + TVA + DD - sub$$

الناتج المحلي الإجمالي = القيمة المضافة الكلية + الرسم على القيمة المضافة + الرسوم الجمركية– اعانات الإنتاج.[1]

2 -**طريقة الدخل**: يتم حساب GDP حسب هذه الطريقة من خلال محصلة جمع كافة العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) التي ساهمت في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة.[2]

الناتج المحلي الإجمالي = الدخل الوطني = مجموع الأجور+ مجموع الفوائد+ مجموع الأرباح+ مجموع الريوع

$$GDP = \sum S + \sum i + \sum \pi + \sum R$$

حيث تتمثل عوائد عناصر الإنتاج فيما يلي:[3]

الأجور(S): هي تمثل عائد عنصر العمل وتتمثل في الرواتب والأجور التي يحصل عليها الموظفين.

الفوائد(i): ويندرج تحتها كافة الفوائد التي تدفع على القروض والاستثمارات.

الأرباح(π): وتمثل دخل عنصر التنظيم وتتمثل في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات.

الريوع (R): هو العائد من الأرض ويشمل تحت هذا البند العائد من الملكيات العقارية وغيرها.

3 -**طريقة الانفاق الكلي**: يتساوى إجمالي الانفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد، وتفسير ذلك من أساس أن أي عملية شراء سلعة أو خدمة ما يقوم بها طرف معين يتولد عنها بالضرورة دخل للطرف أخر(البائع)، بالتالي يكون هذا الانفاق هو نفسه الدخل، وهذا الأخير يساوي GDP.[4]

---

*الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأي اقتصاد وطني يقيس قيمة كل من السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في اقتصاد محلي معين خلال الفترة الجارية عادة سنة مقومة على أساس الأسعار السوقية السائدة في هذه الفترة.

[1].عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال،الجزائر، 2020، ص :25-26 .

[2].نرمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، صندوق النقد العربي، 2021، ص :13.

[3].صالح حصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية،دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص:72.

[4].عقبة عبد اللاوي بن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص:26.

يبين أسلوب الإنفاق الكلي مكونات إنفاق الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج والذي تولد من الناتج المحلي بأسعار السوق حيث هنالكأربعة مكونات رئيسية للإنفاق الكلي وهي:

- الانفاق الاستهلاكي C: هو ذلك الجزء الذي ينفقه الأفراد من دخولهم على السلع الاستهلاكية مثل الملابس، المواد الغذائية...إلخ.
- الانفاق الاستثماري I: هو كل إنفاق يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي مثل: شراء آلات، بناء المصانع...إلخ.[1]
- الانفاق الحكومي G: يتكون هذا الإنفاق من المشتريات الحكومية من السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية (مثل مواد غذائية للمستشفيات) او استثمارية (مثل الانفاق على المباني الحكومية والسكنات الجديدة) التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية لتوفير خدمات لأفراد مجتمعها لتحقيق أهدافها الاقتصادية.
- صافي الإنفاق الخارجي (X-M): الإنفاق الخارجي هو حصيلة الفرق بين قيمة الصادرات X والتي تمثل إنفاق الأجانب على المنتجات الوطنية وقيمة الواردات M التي تمثل إنفاق الوطنيين على المنتجات الأجنبية، ولذا فإن الصادرات تمثل الطلب الأجنبي على المنتجات الوطنية وتعد أحد مكونات الانفاق القومي، أما الواردات تمثل إنفاق المواطنين على المنتجات الأجنبية فتعد تسربا لجزء من الدخل ينفق في الخارج ومن ثم تستبعد من الانفاق القومي.[2]

إن حصيلة جمع مكونات الإنفاق الكلي تعطينا قيمة الناتج المحلي الإجمالي وبمعنى أخر فإن الإنفاق الكلي = الناتج المحلى الإجمالي حيث: $Y = C + I + G + (X - M)$[3]

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + صافي الإنفاق الخارجي

بعد معرفة طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي الذي بدوره يعتبر المؤشر الأساسي في قياس النمو الاقتصادي حيث يقاس النمو الاقتصادي بمقياس اجمالي ومقياس فردي كما يلي:[4]

- مقياس الإجمالي: يعتمد هذا المقياس على الناتج المحلي الإجمالي

معدل النمو = (الناتج المحلى الإجمالي للسنة حالية – الناتج المحلى الإجمالي للسنة الماضية) / الناتج المحلى الإجمالي للسنة الماضية *100

- مقياس فردي: يركز هذا المقياس على نمو الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع ويقاس بالصيغة التالية: الدخل الفردي = الدخل (الناتج) المحلى الإجمالي / عدد السكان.

معدل نمو الدخل الفردي = معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي– معدل نمو السكاني.

[1].محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، جامعة صنعاء، اليمن، 2006، ص:32.

[2].محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 84-85.

[3].محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص :59.

[4].نفس المرجع السابق، ص :298.

ثالثا– أعباء النمو الاقتصادي:

من الضروري الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل لبعض الأعباء والتضحيات لعل من أهمها: [1]

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من اجل زيادة الإنتاج في المستقبل.
- ان النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، بل وحتى النامية أدى إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.
- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، كلما زاد التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والجوانب الأخلاقية في المجتمع.

المطلب الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، التحديات وأليات التفعيل

نظرا للدور الكبير الذي يقوم به كل من النمو الاقتصادي والشمول المالي في تفعيل التنمية والنهوض بالاقتصاد، وجب التطرق إلى العلاقة التي تربط بينهما، وتحديد مختلف التحديات التي يواجهها الشمول المالي ومختلف الآليات التي من خلالها يمكن تعزيزه وتوسيع انتشاره.

أولا / العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي

تظهر العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال الأثر إلي تحدثه سياسات تفعيل الشمول المالي علي المتغيرات التي من شانها أن ترفع معدل النمو الاقتصادي.

أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي، وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالاظافة للأثر الايجابي على سواق العمل [2].

فقد أثبتت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية، وتوسيع نطاق الأفراد والمؤسسات إليها، ما يجعل السعي إلى نفس الهدف والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد، فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الإنتاجية والمداخيل، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية،وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع

[1].عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 472.

[1]. صورية شنبي، العيد بن لخضر (23 ديسمبر 2018) اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) المسيلة ص: 113.

من الخدمات المالية التي يواجهنها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال،الذي حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها،لما يحمله من اثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر[1].

ثانيا / التحديات التي تعوق توسع الشمول المالي

مع إن عدة بلدان سارعت إلى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك، فانه في بعض الحالات مازال الملايين من تلك الحسابات خاملة، وما يبعث على القلق بدرجة اكبر انه في غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة، يتم تقديم الائتمان دون مراعاة للتكلفة مما يؤدي في الواقع إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي[2].

من جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي لعام 2012 إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتكمن ابرز هذه التحديات في[3]:

– عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة، فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفذ للتموين والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهنات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

– ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سوى على صعيد الائتمان المقدم للإفراد أو الشركات.

– غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سوى من قبل البنك المركزي أو جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التموين الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.

– بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص سواق السندات والصكوك، مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي

[1]. بطاهر بختة،عبد الله العقون (27-28 نوفمبر 2018) الشمول المالي وسبل تعزيز في اقتصاديات الدول- تجارب بعض الدول العربية- تعزيز الشمول المالي في الجزائر الية لدعم التنمية المستدامة، خميس مليانة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

[2]. حدة بوتبينة (26 ديسمبر 2019) ابعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، التنمية والابداع المحاسبي دعامة اساسية للتنمية المستدامة ص: 08 .

[3]. صورية شنبي، العيد بن لخضر 2018 مرجع سابق ص: 116-117.

والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

ثالثا / الآليات المقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي

إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول ترتكز على أساسين اثنين:

أولهما توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية.

وثانيهما تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها.

وفد قدمت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية عددا من المبادرات والمقترحات التي تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي وأهمها[1]:

- تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات م خلال الحساب.

- إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية.

- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط.

- وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي.

- استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة.

- تحسين وصول المنشئات الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل.

- تعزيز الخدمات المالية وزيادة استخدام الخدمات المالية الكترونيا.

- زيادة برامج النوعية والتثقيف المالي وإبراز دور النظام المصرفي الإسلامي.

- تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة، وفي هذا السياق تساند مجموعة البنك الدولي البلدان على وضع استراتجيات وطنية لتعميم الخدمات المالية وتتيح لها اطرا لتطبيق الإصلاحات.

[1] .بطاهر بختة عبد الله عقون 2018 مرجع سابق ص:6-7.

المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة

قبل المضي في الدراسة الحالية، من المهم استعراض عدد من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وذلك للمساعدة في تطوير الأساليب البحثية التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة الدراسة ومقارنة نتائج الدراسة الحالية مع أهم النتائج التي تم الوصول إليها في البحوث السابقة، وهناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الشمول المالي وأثره على النمو الاقتصادي ولكن هذا كان مقتصرا إلا على المقالات.

تقسم إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية وهي موضحة كما يلي:

المطلب الأول: الدراسات العربية

1- **دراسة بدر شحدة حمدان وماجد أبو دية، بمجلة الاقتصاد والمالي 2018** [1]، هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2015، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، وتم قياس قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة التالية (عدد نقاط البيع، عدد بطاقات card credit ،عدد بطاقات card Debit،عدد أجهزة الصراف الآلي) وبين التنمية الاقتصادية في فلسطين وتوصلت الدراسة إلى بلوغ مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة (0.26) بمعني ان زيادة التسهيلات الائتمانية الماشرة بنسبة 100%، سيؤدي الى زيادة التنمية الاقتصادية بمقدار 26%، وبلغت مرونة ودائع الجمهور
(-0.96) بمعنى أن زيادة ودائع الجمهور بنسبة 100% سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 56%، و بلغت مرونة العاملين في القطاع الخاص (0.78) بمعنى أن زيادة عدد العاملين في القطاع الخاص بنسبة 100% سيؤدي الى زيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 78% وجود علاقة إيجابية قوية بين التنمية الاقتصادية والمتغيرات المستقلة للاشتمال المالي.

2- **دراسة قرصو وفاء، بمجلة الاستراتيجية والتنمية لجانفي 2019**[2]، هدفت هده الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي الممنوح لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1998-2017 باستخدام التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام الائتمان المصرفي كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي واظهرت النتائج تأثير سلبي للقروض على النمو الاقتصادي في حين أشارت اختبارات جرانجر إلى وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى القروض المصرفية مايتفق مع فرضية الطلب التابع

3-**دراسة أسماء دردور وسعيدة حركات، بمجلة الإستراتيجية والتنمية لجويلية 2020** [3]، هدفت الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، حيث تم استخدام مؤشرات الشمول المالي (القروض، الودائع ،عدد الفروع البنكية) كمتغيرات مستقلة، واستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير

[1]. بدر شحدة حمدان وماجد أبو دية "أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين" بمجلة الاقتصاد والمالية 2018.

[2]. دراسة القرصو وفاء "تحليل العلاقة بين الائتمان ونمو الاقتصادي على مستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1998-2017 بمجلة الإستراتيجية والتنمية لجانفي 2019

[3]. أسماء دردور وسعيدة حركات "قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL بمجلة الاستراتجية والتنمية لجويلية 2020.

تابع يمثل النمو الاقتصادي في الجزائر، باستعمال نموذج ARDL، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وأن هناك علاقة ايجابية بين معامل القروض البنكية والنمو الاقتصادي والمطابق لمضمون النظرية الاقتصادية، كلما زادت القروض البنكية بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار معامل القروض البنكية، وأن هناك علاقة عكسية بين الودائع البنكية والنمو الاقتصادي وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية، أي كلما زادت الودائع البنكية بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدارمعامل الودائع البنكية، وأن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وعدد الفروع البنكية، وهذا موفق للنظرية الاقتصادية.

4–دراسة بن منصور نجيم، بمجلة الاستراتيجية والتنمية لجانفي 2022[1]، تهدف هذه الدراسة الى قياس وتحليل اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس، المغرب ومصر خلال الفترة 2004–2019.النموذج الاقتصادي القياسي المستخدم في الدراسة هـ نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المقطعية ARDL-PANEL، تستخدم الدراسة تحليل المركبات الاساسية CPA، في تحديد مؤشر الشمول المالي المعتمد على عدد الفروع البنكية وعدد اجهزة الصراف الالي بالنسبة لكل1000كم^2، وعدد الفروع البنية وعدد اجهزة الصراف الالي لكل 100.000 بالغ؛ والناتج الداخلي الخام للتعبير عن النمو الاقتصادي. كما تستخدم الدراسة متغيرات الاستثمار، وعدد السكان وسعر الصرف الحقيقي كمتغيرات تحكم. النتيجة الرئيسية لهذا البحث هي وجود علاقة موجبة طويلة الاجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة اين كانت الاحتمالية معنوية اقل من 5 ، حيث ان التغير في مؤشر الشمول المالي بنقطة واحدة يؤدي الى تغير النمو الاقتصادي ب2.7 نقطة. في حين ان اختبار السببية في اجل القصير والاجل الطويل اثبت انه لا توجد علاقة سببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1- **دراسة ,Dipankar Malakar 2013** [2]، هدفت الدراسة للتعرف على دور مكاتب البريد في تعزيز الشمول المالي في الهند، وركزت على أن يكون الشمول المالي من الدوافع الرئيسية لبناء مجتمع شامل، وكيف يؤدي إلى النمو الاقتصاد وكيفية توفير الخدمات المصرفية إلى قسم واسع من الناس في المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود بنية تحتية أساسية وعدم وجود تنسيق مع المؤسسات المالية الأخرى لتجعل البريد متمكن من تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة .

[1].بن منصور نجيم أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في شمال افريقيا في الجزائر، تونس، المغرب ومصر الفترة 2004–2019 باستعمال بمجلة ARDL-PANEL الاستراتيجية والتنمية لجانفي 2022

[2]Dipankar Malakar, Role of Indian post in financial Inclnsion India 2013.

2– دراسة" **2014, "impact of access to financial services** [1]، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير الشمول المالي في الحد الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتم التوصل إلى ان الشمول المالي مساهم رئيسي في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

3- دراسة.**Dinabandhu sethi& Debashis 2018** [2]، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الشمول المالي على النمو الاقتصادي لعدد كبير من الدول المتقدمة والنامية، وتم استخدام العاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي عن طريق بيانات مستمدة من شركة سارما (2012) للفترة 2004-2010، وتوصلت الدراسة الوجود علاقة ايجابية وطويلة الامد بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي وتؤكد على ان الشمول المالي هو احد المحركات الاساسية للنمو الاقتصادي.

4- دراسة **Yilmaz Bayar and Marius GavrileteaUnion 2018** [3]، هدفت الدراسة إلى الكشف عن تاثير مؤشرات الشمول المالي بما في ذلك الوصول إلى المؤسسات المالية، الوصول إلى الاسواق المالية على النمو الاقتصادي، في الاقتصاد الاوربي الوسط والشرقي والذي مر بمرحلة انتقالية خلال الفترة 1996 -2018 وتم استخدام اختبار السببية، و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الوصول إلى الأسواق المالية إلى النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: المقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات لسابقة

تم إعداد مقارنة الدراسة الحالية مع دراسات السابقة (العربية والأجنبية) وذلك من خلال الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة وتم الاعتماد في ذلك على المعايير التالية: عنوان الدراسة، هدف من الدراسة، المنهج المتبع في ذلك، فترة الدراسة، بالإضافة للأداة القياسية المستخدمة لترجمة العلاقة بين المتغيرات في صورة رياضية وقياسية.

[2] .Impact of access to financial services. Inclnnding, highlig thing of women and yonth UNTAD 2014.
[3] .Dinabandhu sethi& Debashis"financial incluision and economic growth linkage:some cross بعنوان acharya,country evidence",(2018).
[4].Yilmaz Bayar and Marins Gavriletea."Financial Inclusion and Economie Growth Evidence From Transition Economies of Enropean Union Romania 2018.

الجدول رقم (02):مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية السابقة

	الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة الحالية
العنوان	اثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين	تحليل علاقة الائتمان والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر	قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	اثر الشمول الملي على نمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا في الجزائر، تونس، المغرب ومصر	اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر
الفترة	2015-1955	2017-1998	2017-1980	2019-2004	2020-1980
المنهج	الوصفي . التحليلي	الوصفي . التحليلي	الوصفي . التحليلي	الوصفي . التحليلي	الوصفي . التجريبي
الهدف	التعرف على مؤشرات الدالة على الائتمان المالي في فلسطين – قياس اثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فبسطين	محاولة تحليل العلاقة بين مختلف القروض المصرفية القطاعية والنمو الاقتصادي في الجزائر	قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر	قياس وتحليل أثر الشمول المالي في الجزائر، تونس، المغرب ومصر	اختبار العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي
الأداة القياسية المستخدمة	استخدام بيانات السلاسل الزمنية	التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطا (ECM)	نموذج الانحدار الذاتي الابطاء الزمني الموزع ARDL	ARDL-PANEL , CPA	نموذج اشعة الانحدار الذاتي VAR
النتائج	وجود علاقة ايجابية قوية بين التنمية الاقتصادية ومتغيرات المستقلة للشمول المالي	تاثير سلبي للقروض على النمو الاقتصادي ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من القروض المصرفية الى النمو الاقتصادي	وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي وعلاقة ايجابية بين القروض والنمو الاقتصادي وعلاقة عكسية بين الودائع والنمو الاقتصادي	وجود علاقة موجبة طويلة اللاجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي	وجود علاقة قصيرة الاجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من متغيرات الشمول المالي الى النمو الاقتصادي

الجدول رقم (03):مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

	الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة الحالية
العنوان	Role of Indian post in financial Inclnsion India	impact of access to financial services, including highlighting of women and youth	financial incluision and economic growth linkage:some cross acharya,country evidence	Financial Inclusion and Economic Growth :Evidence From Transition Economies of European Union	اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر
الفترة	2013	2014	2010-2004	2018-1996	2020-1980
المنهج	الوصفي . التحليلي	الوصفي . التحليلي	الوصفي . التحليلي	الوصفي . التحليلي	الوصفي . التجريبي
الهدف	دراسة دور مكتب البريد في الشمول المالي ، التحديات امام مكتب البريد في تقديم الخدمات المالية وتقديم بعض الاقتراحات	ابراز مدى تاثير الشمول المالي في الفقر و تحقيق المستدامة	تقييم الشمول المالي على النمو الاقتصادي لعدد كبير من الدول المتقدمة والنامية،	تبيان اثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي	اختبار العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي
الأداة القياسية المستخدمة	////////	////////	اختبار السببية	اختبار السببية	نموذج اشعة الانحدار الذاتي VAR
النتائج	عدم وجود بنية تحتية اساسية وعدم التنسيق مع مؤسسات مالية اخرى	الشمول المالي مساهم رئيسي في الحد من الفقر وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة	وجود علاقة ايجابية طويلة الاجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي	وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الوصول الى الاسواق المالية الى النمو الاقتصادي	وجود علاقة قصيرة الاجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من متغيرات الشمول المالي الى النمو الاقتصادي

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل تناول الاطار النظري للدراسة من خلال مبحثين حيث تم في البحث الأول تناول المفاهيم العامة لمتغيرات الدراسة من تعريف، أنواع ومحددات.

أما المبحث الثاني تم التعرض الى الأدبيات الدراسات السابقة حيث تم مراجعة بعض البحوث العلمية من دراسات عربية الى جانب دراسات أجنبية،في ذات سياق الدراسة، وتم مقارنتها مع الدراسة الحالية من خلال عدة أوجه مقارنة من بينها الموضوع، فترة الدراسة، المنهج المتبع والنتائج المتوصل اليها.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي

تمهيد:

لم يعد الاقتصاد علم مبني على استعراض النظريات الاقتصادية المختلفة فقط بل اصبحت المهمة الأساسية للاقتصاد هي محاولة فهم المتغيرات أكثر وضبط اتجاهاتها وذلك من خلال استخدام الاقتصاد القياسي بوضع العلاقات الاقتصادية في شكل رياضي باستعمال البرمجيات المعلوماتية المتخصصة في ذلك والبيانات الإحصائية والتي تمكن من تعديل النظريات القائمة بل حتى التوصل إلى نظريات جديدة وهذا كله يعتبر أداة فعالة في حل المعضلات الاقتصادية وامداد الجهات المتخصصة بتقديرات وتنبؤات تساعد في وضع الخطط واتخاذ القرارات السليمة لتسيير الوضعية الاقتصادية لأي بلد.

بعد التطرق للإطار النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الشمول المالي والنمو الاقتصادي وكذالك التعرض للأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة في الفصل الأول، ومن اجل دعم الجزء النظري بجزء تطبيقي تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة

من اجل النمذجة القياسية لموضوع الدراسة لابد من استخدام أدوات وأساليب رياضية وقياسية لدراسة بيانات المتغيرات ومحاولة بناء نموذج يراعي فرضيات النماذج القياسية لتحليله ديناميكيا فيما بعد.

المطلب الأول: الطرق المستخدمة في الدراسة

1- طريقة المربعات الصغرى OLS

2- طريقة المعقولية العظمة MLE

أحسن طريقة هي طريقة المربعات الصغرى

فرضيات طريقة OLS:

- العلاقة الخطية بين المتغيرات

-الامل الرياضي الثابت

- لايوجد اختلاف في التباين

- لايوجد إرتباط ذاتي بين البواقي والأخطاء

تشخيص النموذج:

1-دراسة المعنوية الاحصائية للمعلم المقدرة: (جزئيا باستخدام احصائية سيودنت T، وكليا باستخدام احصائية فيشر F)

2-قوة الالارتباط باستخدام معامل التحديد R^2

3-دراسة المشاكل القياسية : وتمثل اختبار صحة فرضيات طريقة OLS

- الارتباط الذاتي للأخطاء

- عدم ثبات التباين

- تعدد الخطي

- توزيع البواقي

4- دراسة ثبات النموذج: الانكسارات الهيكلية والتنبؤات داخل العينة

5-التنبؤ بالنموذج :

-تنبؤ داخل العينة: هو اعادة تقدير توقعات المتغير التابع سواء لكل قيمة او جزء منها

-تنبؤ خارج العينة: وهو اجراء توقعات للمستقبل قيم المتغير التابع بناءا على توقعات المتغيرات المستقلة للنموذج وبوجود المعالم المقدرة[1]

المطلب الثاني: البرنامج المستخدم ومتغيرات الدراسة

اولا / البرنامج المستخدم في الدراسة

تعددت البرامج المستخدمة في تطبيق منهجيات الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية لفهم الظواهر الاقتصادية وتفسيرها، حيث تم في هذه الدراسة الاعتماد على برنامج Eviews12.

ثانيا / وصف متغيرات الدراسة

من أجل النمذجة القياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي تم استعمال بيانات سنوية من الديوان الوطني للاحصائيات و صندوق النقد العربي لكل من مؤشرات الشمول المالي المتمثلة في:(القروض والودائع)،ومقياس النمو الاقتصادي المتمثل في:(معدل النمو) في الجزائر للفترة الممتدة من 1980 إلى 2020 أي 41 مشاهدة، من أجل بناء نموذج قياسي، تم أخذ قيمة القروض و الودائع تمثل متغير الشمول المالي، ومتغير معدل النمو ممثلا عن متغير النمو الاقتصادي، وتم ترميز المتغيرات كالتالي:

GR: معدل النمو

CR: القروض

DEP: الودائع

المطلب الثالث: الأدوات القياسية المستعملة في الدراسة:

1- استقرارية السلاسل الزمنية

قبل القيام بنمذجة السلسلة الزمنية والتنبؤ يجب في البداية التأكد من الخصائص العشوائية للسلسلة، أهمها دراسة استقرارية السلاسل المستخدمة لأن هذه المرحلة تعتبر من أهم مراحل منهجية المتجه الانحدار الذاتي VAR، لأن بقية المراحل لهذه المنهجية تنطلق من فرضية أساسية مفادها استقرارية السلاسل المستخدمة،بالتالي أي خطأ في الحكم على استقرارية السلسلة الزمنية يؤدي في النهاية إلى مشاكل قياسية في النموذج المقدر وكذا الحصول على توقعات غير دقيقة[2].

[1] https://youtu.be/RsyvQHN0fkM.

[2] خالد محمد السواعي،أساسيات الاقتصاد القياسي بلمستخدام EViews،دار الكتاب الثقافي،عمان، الأردن،2011، ص ص179-180.

إذا كانت السلسلة مستقرة يجب أن تستوفي الخصائص الثلاث التالية دون نقصان كما يلي [1].

- ثبات المتوسط الحسابي ويكون مستقل عن الزمن: $E(y_t) = E(y_{t+h}) = \mu, \forall t, \forall h$
- التباين ثابت عبر الزمن: $VAR(Y_t) = VAR(y_{t+h}) = \sigma^2$
- التباين المشترك ثابت عبر الزمن: $cov(y_t, y_{t+h}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+h} - \mu)] = \gamma_h$

لقد تعددت طرق الكشف على استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها من بينها الطريقة البيانية كخطوة أولية لكنها غير كافية بل يجب الاعتماد على اختبارات مثل KPSS، Philips-Perron، وأكثرها استخداما اختبار ديكي فولر الموسع (ADF 1981) حيث يتم اختبار استقرارية السلسلة من عدمها تحت الفرضيتين التاليتين [2].

H0: يوجد جدر الوحدة بالتالي السلسلة غير مستقرة.

H1: لا يوجد جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المجدولة المستخرجة من الجدول الخاص بديكي- فولر، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والعكس بالعكس.أو يتم المقارنة القيمة الاحتمالية مع مستوى المعنوية، فاذا كانت القيمة الاحتمالية اصغر من مستوى المعنوية يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والعكس بالعكس، ومن أبرز طرق معالجة مشكلة عدم استقرارية السلاسل هي طريقة الفروق.

2- نماذج متجه الانحدار الذاتي(VAR(p):

جاءت نماذج VAR كبديل للمعادلات الآنية، باعتبار نماذج VAR تمتاز بديناميكية المعادلات القياسية وتعالج جميع المتغيرات بصفة مماثلة لكن تحت شرط استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير مع إدخال عامل التباطؤ الزمني للمتغيرات في جملة معادلات ليعطي للنظام الطبيعة الحركية.

2-1- درجة الابطاء: لتحديد عدد التأخيرات في نموذج VAR يتم ذلك عن طريق عدة معايير مفاضلة لعلى أهمها Akaike، Schwarz و Hannan-Quin، يرتكز اجراء اختيار درجة الابطاء المناسبة على تقدير نموذج VAR عند أي فترة أو درجة التأخير من 0 إلى p(p هو العدد الأقصى للتأخير المسموح به من قبل النظرية الاقتصادية أو البيانات المتاحة) ومن ثم حساب معايير المفاضلة كما يلي [3].

$$SC_{(p)} = Ln[det|\sum_i|] + \frac{k^2 Ln(T)}{T} \quad AIC_{(p)} = Ln[det|\sum_i|] + \frac{2k^2 p}{T}$$

$$HQ_{(p)} = Ln[det|\sum_i|] + \frac{2loglogT}{T} K^2 p$$

K: عدد متغيرات النظام T: عدد المشاهدات p: درجة فترات الابطاء

$\sum$:مصفوفة التباين والتباين المشترك لبواقي التقدير لهذا النموذج

يتم تحديد فترة التأخير المثلى p للنموذج عند أقل قيمة لمعايير المفاضلة المذكورة سابقا.

[1]. Terene C. Mills, Time Series Econometrics A concise Introduction, Palgrave macmillan, USA, 2015, p 15,16.

[2].عبد الرزاق بن هابي، الاقتصاد القياسي (نظرية الانحدار البسيط والمتعدد)،الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص ص 329-330.

[3].محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011، ص 272-273.

2 2 -الصيغة العامة لنموذج VAR

بعد التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية يمكن صياغة نموذج Vector AutoRegressive modele وهو عبارة عن نظام والذي بدوره يمثل جملة من المعادلات بحيث كل متغيرة تعبر عن توليفة خطية لقيمها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات أخرى بالإضافة للأخطاء العشوائية. حيث يكتب النموذج ل k متغير و p تباطؤأي VAR(p)في شكل مصفوفي كالتالي: [1]

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \cdots + \beta_3 Y_{t-p} + \varepsilon_t \qquad t = 1,2,\ldots,T$$

$$Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ . \\ . \\ . \\ Y_{k,t} \end{bmatrix} , \beta_i = \begin{bmatrix} \beta_{1P}^1 & \beta_{1P}^2 & \cdots & \beta_{1P}^k \\ \beta_{2P}^1 & \beta_{2P}^2 & \cdots & \beta_{2P}^k \\ . & . & \cdots & . \\ . & . & \cdots & . \\ . & . & \cdots & . \\ \beta_{KP}^1 & \beta_{KP}^2 & \cdots & \beta_{KP}^k \end{bmatrix} , \beta_0 = \begin{bmatrix} \beta_1^0 \\ \beta_2^0 \\ . \\ . \\ . \\ \beta_K^0 \end{bmatrix} , \varepsilon_t = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ . \\ . \\ . \\ \varepsilon_{kt} \end{bmatrix}$$

2 3 -طرق تقدير نماذج VAR

في هذا النوع من النماذج القياسية VAR يمكن تقديره عن طريقة المعقولية العظمى أو تقدير كل معادلاته بطريقة المربعات الصغرى بشكل مستقل عن بعضها البعض[2].

3-جودة النموذج المقدر

بعد تقدير النموذج وتفسيره اقتصاديا واحصائيا لابد من اختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدي انسجامه وقدرة النموذج على تمثيل وتفسير الظاهرة الاقتصادية المدروسة من خلال العلاقة

الرياضية بين المتغيرات من أجل اختبار جودة النموذج سيتم استخدام الاختبارات التالية:

3 1 -استقرارية سيرورة VAR:

تكون السيرورة VAR مستقرة إذا وفقط تحققت الفرضيات الكلاسيكية الثلاثة التالية [3]:

- $E(Y_t) = \mu$
- $VAR(Y_t) < \infty$
- $Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \Gamma(k) \ , \ \forall t$

بصفة عامة تكون السيرورة مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من محدد المصفوفة$\left|I - \beta_1 L - \beta_2 L^2 - \cdots - \beta_p L^p\right| = 0$يحتوي على جذور أكبر من الواحد.

ملاحظة: في البرامج القياسية تكون السيرورة مستقرة إذا كانت جميع النقاط داخل الدائرة الوحدوية.

[1]. Régis Bourbonnais,**Econométrie(Manuel et exercices corrigés)**,7e édition,Dunod,Paris,2009, p 259.

[2].مولود حشمان، السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 204.

[3]. Walter Enders, **Applied Econometric Time Series**, second edition,john wiley and sons, New York,2004, p297.

3 2 -اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يعتبر الارتباط الذاتي للأخطاء أحد المشاكل التي يترتب على وجودها عدم دقة في قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند تقدير النموذج، ومن بين اختبارات كشف عن مشكلة ارتباط الذاتي للأخطاء نجد اختبار Breusch – Godfrey الذي يرتكز على مضاعف لاغرانج والذي يسمح بالكشف عن وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد حيث[1]:

$$LM = (n-p)*R$$

n : عدد المشاهدات p: درجة ارتباط R^2: معامل التحديد

يتم هذا الاختبار عن طريقة اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0 : استقلالية الأخطاء أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

H_1 : عدم استقلالية الأخطاء أي وجود ارتباط ذاتي ين الاخطاء

وهذه القيمة المحسوبة تتبع توزيع كاي تربيع x^2بدرجة حرية p، إذا كانت القيمة LM أكبر من قيمة المجدولة فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

4- التحليل الهيكلي لسيرورة VAR:

4-1- اختيار السببية وفق Granger Causality :

يعتبر مشكلة السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ تهدف السببية في البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها لتمييز الظاهرة التابعة عن الظاهرة أو الظواهر المستقلة لها. للتوضيح اكثر اقترح Granger (1969) معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية والتأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة، أو تبادلية بين متغيرين، حيث بفرض Y_{1t}و Y_{2t}سلسلتين زمنيتين لتطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t، وكانت Y_{1t}تحتوي على معلومات تحسن التوقعات بالنسبة ل Y_{2t}إذا في هذه الحالة نقول أن Y_{1t}تسبب Y_{2t} [2].

يعتمد اختبار السببية لغرانجر عن طريق اختبار فيشر الكلاسيكي، إما لكل معادلة على حدا أو مباشرة من خلال نموذج VAR المقيد وغير مقيد تحت الفرضية الصفرية القائلة بأن Y_{1t}لا تسبب Y_{2t}، هذه الأخيرة تقبل إذا كانت القيمة المجدولة أقل من القيمة المحسوبة أو القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%، والعكس بالعكس [3].

4-2- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة: Impulse analysis

إن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يعتبر جوهر تحليل نماذج var، حيث إن نموذج VAR ينمذج بشكل أساسي العلاقات الديناميكية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية معينة، والفكرة العامة لدوال الاستجابة

[1].Christiaan Heji, others, **Econometric Methods with Applications in Business and Economics**,Published in the United States by Oxford University Press Inc, New York, 2004, p 362,364.

[2].عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 878.

[3].جوجاراتي دامودار، الاقتصاد القياسي الجزء الثاني، ترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2015، ص 1097

وتحليل الصدمات تسمح لنا بدراسة تأثير صدمة متعلقة بتطور أحد متغيرات السيرورة على المتغيرة نفسها وباقي المتغيرات الأخرى للنظام [1].

4-3- تحليل (تفكيك) التباين Variance Decomposition:

إن الهدف من تحليل تباين خطأ التنبؤ هو حساب وتحديد مدى مساهمته في تباين الخطأ رياضيا، يمكننا كتابة تباين خطأ التنبؤ في فترة معينة كدالة لتغير الخطأ المنسوب إلى كل من المتغيرات ثم يتم ربط كل من هذه التباينات مع التباين الكلي للحصول على وزنه النسبي[2].

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

سيتم في هذا الجزء القيام بالدراسة القياسية باستعمال الأدوات والطرق القياسية المذكورة سابقا للإجابة على إشكالية الدراسة والتوصل للهدف المنشود.

المطلب الأول: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي

أولا– درجة إستقرارية السلسلة:

قبل الشروع في تقدير النموذج القياسي يجب التأكد اولا من استقرارية السلسلة المستخدمة، لتجنب الحصول على نتائج غير حقيقية لا يمكن الاعتماد عليها وقد تؤدي الى وجود انحدار زائف حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات ومن اجل اختبار استقرارية السلسلة الزمنية سيتم استخدام إختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller) تحت الفرضيتين التاليتين:

H_0: السلسلة تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة)

H_1: السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة مستقرة)

نتائج الاختبار موضحة ضمن الجدول التالي:

[1].محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 281.

[2].نفس المرجع السابق، ص 283.

الجدول رقم(04):نتائج اختبار ديكي فولر المطور

المستوى	GR		CR		DEP	
	T-statistic	Prop	T-statistic	prop	T-statistic	prop
ثابت	2.889106	0.0555	2.360918	0.1590	1.938672	0.3119
ثابت واتجاه عام	2.816218	0.2001	2.641046	0.2654	2.369395	0.3891
بدون ثابت واتجاه عام	2.065522	0.0387	1.985230	0.0462	1.590429	0.1042
الفرق الأول	**D(GR)**		**D(CR)**		**D(DEP)**	
	T-statistic	Prop	T-statistic	prop	T-statistic	prop
ثابت	7.554577	0.0000	6.897070	0.0000	6.254444	0.0000
ثابت واتجاه عام	5.734813	0.0002	6.830505	0.0000	6.206678	0.0000
بدون ثابت واتجاه عام	7.624864	0.0000	6.988939	0.0000	6.337016	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا عاى الملاحق (05،06،01،02،03،04)

أولا– استقرار السلسلة: من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة ADF لاستقرار السلسلة الزمنية في المستوى الموضحة في الجدول رقم (03)، يتضح أن القيم الاحتمالية بالنسبة لسلسلة (معدل النمو، القروض، الودائع) في النماذج الثلاثة أكبر تماما من المستوى المعنوية 5% لنماذج الثلاثة، نرفض H_1، ونقبل الفرضية H_0، التي تنص على وجود جذر الوحدة وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى. بعد تطبيق الفروق الأولى للسلسلة نجد أن القيم الاحتمالية لنماذج الثلاثة أقل تماما من المستوى المعنوية 5% نرفض الفرضية H_0، ونقبل الفرضية H_1، مما يبين عدم وجود جذر الوحدة وإن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول. بعد تطبيق اختبار (ADF) لسلسلة الزمنية نلاحظ أن السلسلة لم تستقر عند المستوى واستقرت بعد أخذ الفروق الأولى للسلسلة الزمنية.

ثانيا– اختبار التكامل المشترك :

يوجد العديد من الطرق لإختبار وجود علاقة التكامل المشترك، لكن تم استخدام اختبار جوهانسن، والفكرة الاساسية لهذا الاختبار هي اختبار فرضية العدم التي تشير الى انعدام عدد علاقات التكامل المشترك وبما أن القيمة الاحتمالية prob () أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05، (ملحق رقم(09)) وعليه سيتم قبول فرضية العدم للاختبار القائلة بانه

لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات اي لاوجود لعلاقة توازنية طويلة الاجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، ومن ثم فان الطريقة المناسبة في تقدير النموذج هي طريقة متجهة شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

ثالثا– درجة التأخير المثلىVAR

قبل تقدير معادلة لنماذج أشعة الانحدار الذاتيVAR يجب تحديد درجات التأخر لهذا النموذج بالاعتماد على اختبار(VAR LAG ORDER SELECTIR GRITERIO) ولتحديد طول فترة التأخر المثلى في النموذج يجب اختيار القيم الصغرى في كل من المعايير (AIC-SC-HQ)

الجدول رقم (05):درجة التأخير المثلى للنموذج

درجة التأخير	AIC	SC	HQ
0	57.41085	57.54014	57.45685
1	56.15345*	56.67058*	56.33744*
2	56.39850	57.30348	56.72048
3	56.28631	57.57915	56.74629

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم(07)

درجة تأخير نموذج: من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم(04) يتبين ان درجة التأخير التي تعطي اقل قيمة بالنسبة لمعايير(AIC-SC-HQ) هي P=1، مما يعني ان درجة التأخير المثلى لنموذج هي 1.

رابعا– تقديرنموذج VAR

بعد التحقق من استقرارية السلسلة الزمنية وعدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، سيتم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية من ثم دراسة معنوية النموذج المقدرة.

تقدير النموذج:

بالاعتماد على درجة التأخير المثلى التي تم تحديدها سابقا وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (06): تقدير النمودج VAR

النموذج القياسي	$GR = \alpha_0 + \alpha_1 *GR_{(-1)} + \alpha_2 *CR_{(-1)} + \alpha_3 *DEP_{(-1)} + \varepsilon_1$ $CR = \beta_0 + \beta_1 *GR_{(-1)} + \beta_2 *CR_{(-1)} + \beta_3 *DEP_{(-1)} + \varepsilon_1$ $DEP = \lambda_0 + \lambda_1 *GR_{(-1)} + \lambda_2 *CR_{(-1)} + \lambda_3 (*DEP_{(-1)} + \varepsilon_1$						
المعادلة (1)	α_0	α_1	α_2	α_3	R^2	Adj-R^2	F
GR1	0.866259 (0.2966)	0.574642 (0.0047)	-3.40E-06 (0.6024)	4.13E-06 (0.5839)	0.208912	0.142988	3.16897
المعادلة (2)	β_0	β_1	β_2	β_3	R^2	Adj-R^2	F
CR1	-49476.07 (0.4021)	14975.23 (0.2935)	-0.828145 (0.0764)	1.852260 (0.0008)	0.664835	0.636905	23.8032
المعادلة (3)	λ_0	λ_1	λ_2	λ_3	R^2	Adj-R^2	F
DEP1	-10939.08 (0.8162)	7081.313 (0.5330)	-1.008816 (0.0074)	1.944455 (0.0000)	0.722890	0.699798	31.3041
النموذج المقدر	GR = 0.866259 +0.574642 GR(-1) +-3.40E-06 CR(-1) +4.13E-06 DEP(-1 CR =-49476.07 +14975.23 GR(-1) +-0.828145 CR(-1) +1.852260 DEP(-1 DEP = -10939.08 + 7081.313 GR(-1) +-1.008816 CR(-1) +1.852260 DEP(-1						

المصدر من اعداد الطالبين:اعتمادا على الملحق رقم (10)

(....) القيمة الاحتملية prob

-**المعنوية الجزئية**:من خلال الجدول رقم (05) وبالاعتماد على قيم الاحتمالات نجد ان معلمات الحد الثابث، القروض والودائع المتأخرة زمنيا كانت غير معنوية لان القيم الاحتمالية كانت أكبر من 0.05 في حين معلمة معدل النمو معنوية لأن قيمتها الاحتمالية أقل من 0.05، والمتأخرة زمنيا للمعادلة (1)، وهذا يدل أن هناك علاقة بين قيمة معدل النمو الحالية والقيمة السابقة لها، اما بالنسبة للمعادلة (2) في النموذج نلاحظ ان القيم الاحتمالية لمعلمة الحد الثابت ومعلمة القروض ومعلمة معدل النمو المتأخرين زمنيا، وهي اكبر من مستوى معنوية 0.05 وهذا ما يدل على انهم غير معنويين، في حين جاءت القيمة الاحتمالية لمعلمة الودائع المتأخرة زمنيا اقل من مستوى معنوية 0.05 مما يعني انها معنوية، وهذا يبن ان هناك علاقة بين قيمة القروض الحالية والقيمة السابقة للودائع، اما المعدلة (3) ان معلمة الحد الثابت ومعلمة معدل النمو المتأخرة زمنيا غير معنوية لأن قيمتهما الاحتمالية أكبر من 0.05 بينما معلمتي القروض والودائع المتأخرين زمنيا معنوية لأن القيمة الاحتمالية لهما أقل من 0.05 وهذا يدل أن هناك علاقة بين القيمة الحالية للودائع والقيمة السابقة لها والقيمة السابقة للقروض.

-المعنوية الكلية:نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (05) ان احصائية فيشر للمعادلتين قد بلغت على التوالي(3.168977،23.80328،31.30417) وهي اكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر(3.23)، وبالتالي نستطيع القول ان النموذج معنوي ومقبول احصائيا.

-القدرة التفسيرية : وفقا لقيم معاملات التحديد الموضحة في الجدول رقم (05) نلاحظ أن R^2 =0.208912 للمعادلة (1) والذي يشير الى ان 20.89% من تغيرات معدل النمو يفسرها كل من القيم السابقة للقروض والودائع

والقيم السابقة لمعدل النمو والنسبة الباقية تعود لمتغيرات اخرى لم يتم ادراجها في النموذج، في حين ان القروض يتم تفسيرها من قبل القيم السابقة للقروض والنمو الاقتصادي والودائع بنسبة66.48% في المعادلة (2) والنسبة الباقية لمتغيرات أخرى، في حين الودائع يتم تفسيرها من قبل القيم السابقة للودائع ومعدل النمو والقروض بنسبة 72.28% في المعادلة (3) والنسبة الباقية لمتغيرات أخري.

خاسا– اختبار جودة النماذج المقدرة

بعد اختبار المعنوية الجزئية لنموذج والتأكد من المعنوية الكلية والقدرة التفسيرية سيتم اختبار النموذج VAR من الناحية القياسية من استقرارية النموذج، ارتباط ذاتي.

1–اختبار استقرارية النموذج: بغية التأكد من استقرارية النموذج نستخدم الاختبار الخاص بالجذور العكسية ويعد النموذج مستقر إذاكانت جميع الجذور أقل من الواحد أي انها تقع داخل دائرة الوحدوية.

بعد تطبيق الاختبار على النموذج المقدر تم الحصول على الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): استقرارية النموذج المقدر

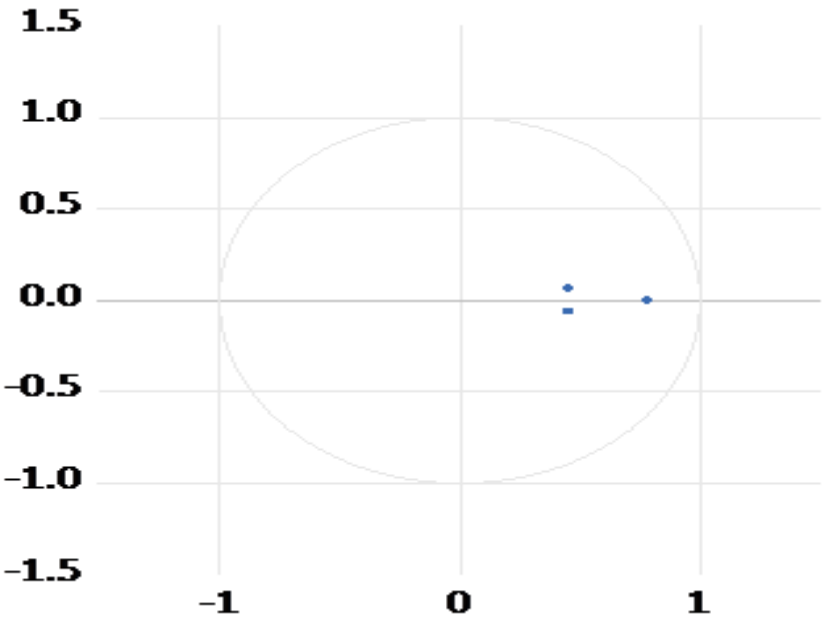

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات EVIEWS 12

من خلال الشكل رقم (3) نجد ان جميع الجذور داخل الدائرة الوحدوية أي أقل من واحد وهذا ان دل انما يدل على ان النموذج مستقر.

2– اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

ان فعالية مقدرات هذه الطريقة تتوقف على مدى تحقق شرط استقلالية الاخطاء، وفي هذا الصدد يتم استعمال اختبار (LM)، وذلك باختبار الفرضية الصفرية والفرضية البديلة التالية:

H_0: عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.

H_1: وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول رقم (07):اختبار الذاتي للأخطاء

درجة الارتباط	F-stat	قيمة prob
1	**0.714791**	**0.6937**

المصدر من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم (08)

من خلال الجدول رقم (6) القيمة الاحتمالية prob عند درجة الارتباط الذاتي للأخطاء كانت أكبر من مستوى المعنوية 5%، إذا نقبل الفرضية H_0، ونرفض H_1، بالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

المطلب الثاني: التحليل الديناميكي للنماذج المقدرة

الهدف الأساسي من هذا الموضوع هو القيام بتحليل العلاقات الحركية أو الصدمات بين متغيرات الدراسة باستخدام دوال نبضات الاستجابة وتجزئة التباين، وبعد أن تم التأكد من صلاحية النموذج وملائمته للتعبير عن ديناميكية المتغيرات المدروسة، بالإضافة إلى خلوه من المشاكل القياسية (الارتباط الذاتي، عدم الاستقرارية، عدم وجود التكامل المشترك ..)، فإنه يمكن استعماله لدراسة وتحليل جميع العلاقات المحتمل وجودها بين هذه المتغيرات، وهذا باستعمال أدوات تحليل خاصة تتميزبها نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR :

أولا– اختبار السببية :

من اجل اختبار السببية بين متغيري الدراسة تم الاعتماد على سببية جرانجر Causality Tests Granger بدرجة تأخير واحد أي أصبح عدد المشاهدات 40 وتم توضيح نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): اختبار السببية لغرانجر

فرضية العدم	F-stat
CR يسبب GR	2.8E+31 (0.0000)
GR لا يسبب CR	0.00100 (0.9749)
DEP يسبب GR	269.897 (1.E-18)
GR لا يسبب DEP	0.48156 (0.4921)
DEP يسبب CR	7.87187 (0.0080)
CR يسبب DEP	11.5086 (0.0017)

(...) قيمة prob لاختبار فيشر F المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق (11)

اختبار سببية في نموذج VAR : نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) النتائج التالية:

القروض تسبب معدل النمو أي رفض الفرضية الصفرية وذلك لان قيمة Prob الإحصائية فيشر قد بلغت

(0.0000) وهي اصغر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي الشمول المالي يسبب النمو الاقتصادي وهدا يتوافق تماما مع النظرية القتصادية .

معدل النمو لا يسبب القروض أي قبول الفرضية الصفرية وذلك لأن قيمة Prob لإحصائية فيشر قد بلغت (0.9749) وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 بالتالي النمو الاقتصادي لا يسبب الشمول المالي وهدا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

معدل النمو لا يسبب الودائع أي رفض الفرضية البديلة والقائلة بأن القروض تسبب معدل النمو لأن القيمة الاحتمالية Prob لاختبار فيشر قد بلغت (0.4921) وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي النمو الاقتصادي لايسبب الشمول المالي وهذا يتوافق تماما مع النظرية الاقتصادية.

الودائع تسبب معدل النمو أي رفض الفرضية الصفرية وذلك لان القيمة الاحتمالية Prob لإحصائية فيشر قد بلغت (1.E-18) وهي اصغر من مستوى المعنوية 0.0 وبالتالي الشمول المالي يسبب النمو الاقتصادي وهدا يتوافق تماما مع النظرية الاقتصادية.

الودائع تسبب القروض والعكس بالعكس وذلك لان الاقيمة الاحتمالية Prob لإحصائية فيشر لهما قد بلغت على التوالي (0.0017،0.0080) وهما اقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية.

ثانيا– تحليل دوال الاستجابة والصدمات:

من خلال دوال الاستجابة سوف يتم توضيح الاثر الذي تخلفه صدمة في متغير من متغيرات الدراسة في زمن معين على المتغير نفسه والمتغير الاخر في النموذج حيث يتم تحليل دوال الستجابة .

الشكل رقم (04) اثر حدوث صدمة في المتغيرات لنموذج var

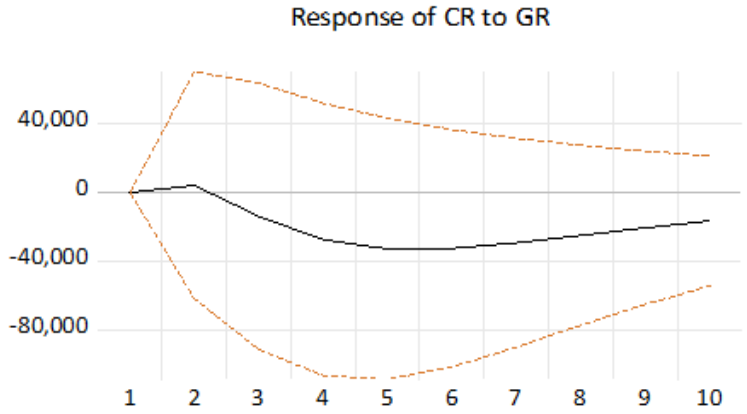

المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Eviews 12

من خلال الشكل رقم (04) عند حدوث صدمة ايجابية على معدل النمو الممثل للنمو الاقتصادي في السنة الأولى وبدأت في الإرتفاع إلى غاية السنة الثانية ثم بدأت في الإنخفاض بتأثيرات إيجابية على طول الفترة إلى غاية نهاية فترة الإستجابة السنة العاشرة، وهدا أدى إلى إنخفاض القروض الممثلة على الشمول المالي بتأثير سلبي إلى غاية السنة الرابعة وإستقر إلى السنة الخامسة ثم بدأ في الإرتفاع بتأثير سلبي إلى غاية نهاية فترة الإستجابة السنة العاشرة.

الشكل رقم (05) اثر حدوث صدمة في المتغيرات لنموذج var

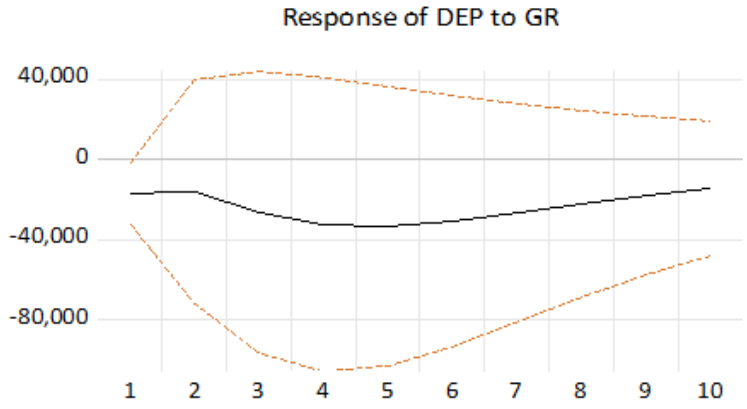

المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Eviews 12

من خلال الشكل رقم (05) عند حدوث صدمة إيجابية على معدل النمو الممثل للنمو الإقتصادي في السنة الأولى وبدأت في الإرتفاع إلى غاية السنة الثانية ثم إزدادت في الإرتفاع إلى السنة الثالثة ثم بدأت في الإنخفاض بتأثيرات إجابية على طول الفترة إلى غاية نهاية فترة الإستجابة السنة العاشرة وهذا أدى إلى إنخفاض الودائع الممثلة على الشمول المالي بتأثير سلبي إلى غاية السنة الرابعة وإستقر حتى السنة الخامسة ثم بدأ في الإرتفاع بتأثير سلبي الى غاية نهاية فترة الإستجابة السنة العاشرة.

ثالثا / تحليل وتفكيك التباين :

إن الغرض الاساسي من تفكيك التباين هو معرفة مدى مساهمة كل من معدل النمو، القروض والودائع في تباين خطأ التنبؤ.

الشكل رقم (06) تفكيك التباين للمتغيرات للنموذج var

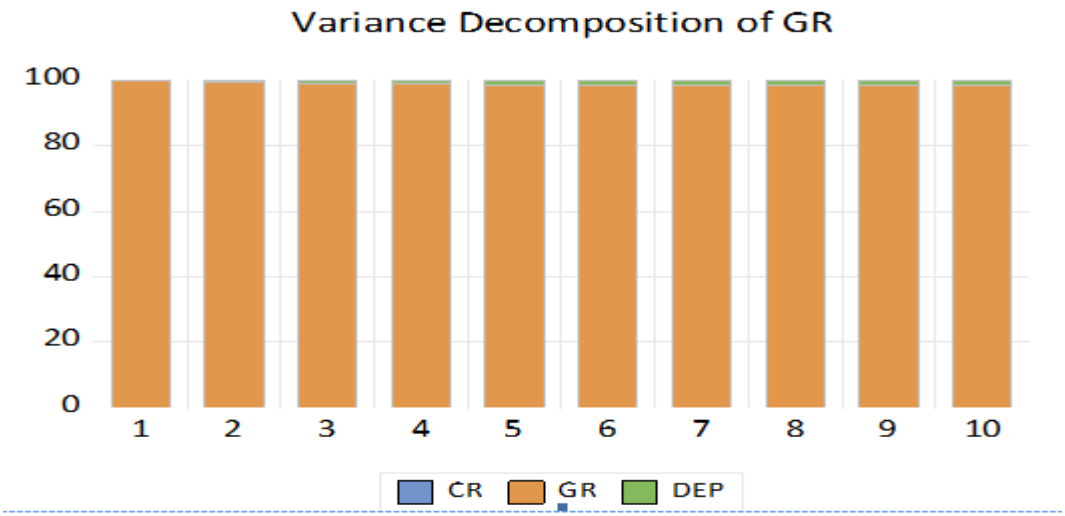

المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Eviews 12

من خلال الشكل (06) عند حدوث صدمة في معدل النمو خلال السنة الاولى فترة التنبؤ واحدة في المستقبل فإن 99.92% من تباين الخطأ التنبؤ يساهم في تفسيرها المعدل نفسه مقابل0.07% تساهم بها القروض لتبدأ في السنة الثانية بالإنخفاض فتصبح 99.43% مقابل 0.05% تساهم بها الودائع و0.06% تساهم فيها القروض، يتواصل بعدها إنخفاض في مساهمة نسبة تفسير معدل النمو لتباين خطأ التنبؤ بنسب قليلة مقابل إرتفاع بنسب قليلة لكل من القروض والودائع إلى غاية الفترة الأخيرة أين بلغت نسبة مساهمة معدل النمو 98.49% من تباين خطأ التنبؤ في حين ان 1.44% تساهم بها الودائع في تفسير تباين خطأ التنبأ و0.06% تساهم بها القروض.

المطلب الثالث: مناقشة ومقارنة نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع باستخدام الأدوات القياسية سيتم مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة المدرجة سابقا في الجانب النظري على ضوء نتائج التحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة ونتائج الدراسة القياسية كما يلي:

-نتائج التحليل الاقتصادي: من خلال عرض تطور متغيرات الدراسة

-نتائج الدراسة القياسية بعد نمذجة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في شكل نموذج قياسي باستعمال نموذج اشعة الانحدار الذاتي var توصلت الدراسة لعدة نتائج اهمها :

* اظهرت نتائج اختبار الاستقرارية ان سلسلة في النموذج غير مستقرة عند المستوى، ثم استقرت عند الفرق الاول

* بينت نتائج اختبار التكامل المشترك انه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة يعني انه لاوجود لعلاقة طويلة الاجل وهذا ملا يتفق مع الدراسات السابقة لكل من دراسة بدر شحدة حمدان وماجد ابو دية ودراسة بن منصور نجيم و دراسة Dinabardhu Sethi&Debashis

* اظهر اختبار السببية Granger ان هناك سببية في اتجاه واحد من القروض والودائع (الشمول المالي) الى معدل النمو (النمو الاقتصادي) وهو مايتفق مع النظرية الاقتصادية وهذا مايتفق الدراسات السابقة لكل من دراسة قرصو وفاء

ودراسة yihmaz Bayar and Marius Garviletea Union علاقة سببية من الوصول الى الاسواق المالية الى النمو الاقتصادي

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم القيام بدراسة قياسية لأثر الشمول المالي ممثلا بالقروض والودائع على النمو الاقتصادي ممثلا بمعدل النمو للفترة (1980-2020) في الجزائر وذلك باستخدام اساليب والطرق الكمية ومناهج الاقتصاد القياسي بهدف الاجابة على الفرضيات المقترحة سابقا، حيث تم تقسيم الفصل الى مبحثين اساسين تم تناول في الأول الأدوات الاحصائية والقياسية المستخدة في الدراسة على طول الفترة المدروسة، اما المبحث الثاني تم التطرق فيه الى بناء وتقدير النموذج القياسي اعتمادا على ادوات السلاسل الزمنية من دراسة استقرارية وتقدير النموذج واختبار جودته بالاظافة الى التحليل الديناميكي النموذج اشعة الانحدار الذاتي واختبار السببية لجرانجر، ومن ثم مناقشة النتائج، ثم مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة.

خاتمة

خاتمة

حاولت هذه الدراسة تحليل اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1980-2020)، بعد توضيح المفاهيم العامة المتعلقة بكل متغيرات الدراسة المتمثلة في الشمول المالي والنمو الاقتصادي، ومن أجل دعم الجزء النظري بالجزء التطبيقي لوضع النموذج الرياضي ينمذج الأهداف المنشودة من الدراسة، تم بناء نموذج قياسي لبيانات سنوية من مجموعة الديوان الوط ني للاحصاءات وصندوق النقد العربي حيث أخد معدل النمو ممثلا عن النمو الاقتصادي والقروض والودائع ممثلة على الشمول المالي بالاستعانة ببرنامج القياسي Eviews 12، تم صياغة نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR بعد دراسة استقرارية السلسلة وتحديد درجة تأخر المثلى، واختبار جودة النموذج المقدر بالاظافة للتحليل الديناميكي من اختبار السببية ودوال الاستجابة والصدمات.

اولا / اختبار الفرضيات

*بعد اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لذلك استخدم نموذج للتقدير هو نموذج var

*من خلال اختبار سببية جرانجر Granger وجد ان هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين القروض والودائع ممثلة للشمول المالي ومعدل النمو الممثل للنمو الاقتصادي.

ثانيا / النتائج

بعد دراسة هذا الموضوع والوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالمه، توصلنا من خلال ذلك الى النتائج التالية:

*اظهرت نتائج اختبار الاستقرارية (ADF) ان السلسلة في النموذج غير مستقرة عند المستوى ثم استقرت عند الفرق الأول.

*بينت نتائج اختبار التكامل المشترك انه لا توجد علاقة التكامل المشترك في الدراسة الحالية، لا يمكن استخدام نماذج ARDL ,VECM,CEM وبالتالي الاختبار الأنسب هو نموذج اشعة الانحدار الذاتي VAR .

*من خلال معايير المفاضلة (SC ,AIC,HQ) تبين ان درجة التأخر المثلى لنموذج VAR هي (P=1).

*أظهر اختبار السببية جرانجرGranger أن هناك سببية في اتجاه واحد من القروض والودائع الى معدل النمو باعتبارها أن لها القدرة في زيادة معدل النمو مما يؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

*نتج عن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة للنموذج ، هناك استجابة ....

ثالثا / اقتراحات

من خلال دراسة الموضوع من الجانب النظري والتطبيقي تم اقتراح في هذا الاطار جملة من التوصيات والاقتراحات الممثلة في النقاط التالية :

* تعريف الافراد بأهمية الشمول المالي وفوائده وذلك من خلال الحد من التهرب الضريبي والرشوة ...

* توعية الافراد بأهمية الإستثمار في المشاريع الانتاجية و التي تساهم في النمو الإقتصادي في الجزائر.

* تعزيز الوصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية لتعريف المواطنين باهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والإستفادة منها لتحسين ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية.

* تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الضروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

* تعزيز مشاريع العمل الحرة و النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المصادر باللغة العربية:

الكتب:

1-جوجاراتي دامودار، الاقتصاد القياسي الجزء الثاني، ترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية،2015، ص .1097

2-حمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص:71.
صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية،دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص:.72

3-الطيب داودي، الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص: 7.
عبد الرزاق بن هاني، الاقتصاد القياسي (نظرية الانحدار البسيط والمتعدد)،الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان الأردن،2014،ص ص 329-330 .

4-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005، ص .878

5-عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال،الجزائر،2020، ص ص 25-26.
6-محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، جامعة صنعاء، اليمن، 2006، ص:32.
7-محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص :361.
8-محمد حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، 1997، ص: 69.
9-محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011، ص 272-273.

10-مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 547.
11-مولود حشمان، السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998، ص 204.
12-ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر،الرياض، السعودية،2006.
13-الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأي اقتصاد وطني يقيس قيمة كل من السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في اقتصاد محلي معين خلال الفترة الجارية عادة سنة مقومة على أساس الأسعار السوقية السائدة في هذه الفترة.

14- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006، ص ص472-473.

15- أحمد محمد إسماعيل برج، التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص 28.

16- محمد عبد العزيز عجميةوآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات_ الاستراتيجيات_ التمويل_ المشكلات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2010، ص 81.

17- محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 53.

المذكرات:

1-حدة بوتبينة (26 ديسمبر 2019) ابعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، التنمية والابداع المحاسبي دعامة اساسية للتنمية المستدامة ص:08.

2-فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، السعودية، 2014، ص :327.

3-نرمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، صندوق النقد العربي، 2021، ص :13.

4-محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 84-85

5-ياسين بن الضب "اثر الشمول المالي علي اداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة2004-2012"مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2019/2018 ص:(08).

6-اكرام مالوسي وسنه مسعي "الشمول المالي كالية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر" مذكرة ماستر،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة 2020 ص:(5-6)

7-جلال الدين بن رجب "احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي 2018.

8-جلال الدين بن رجب "احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي 2018.

9-بطاهر بختة،عبد الله العقون (27-28 نوفمبر 2018) الشمول المالي وسبل تعزيز في اقتصاديات الدول- تجارب بعض الدول العربية- تعزيز الشمول المالي في الجزائر الية لدعم التنمية المستدامة، خميس مليانة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

10-صورية شنبي، العيد بن لخضر (23 ديسمبر 2018) اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) المسيلة ص:113.

المجلات:

1-أسماء دردور وسعيدة حركات "قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذجARDL بمجلة الاستراتجية والتنمية لجويلية2020

2-بن منصور نجيم أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في شمال افريقيا في الجزئر، تونس، المغرب ومصر الفترة 2004-2019 باستعمال -PANEL ARDL بمجلة الاستراتيجية والتنمية لجانفي 2022

3-بدر شحدة حمدان وماجد أبو دية "أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين" بمجلة الاقتصاد والمالية 2018.

4- القرصو وفاء "تحليل العلاقة بين الائتمان ونمو الاقتصادي على مستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1998-2017 بمجلة الإستراتيجية والتنمية لجانفي 2019

5-جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة، دون سنة نشر، ص:
4.*https://www.alukah.net/library/0/74320*

6-د نهلة ابو العز"اثر تكنولوجيا الرقمنة المالية علي الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية"مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد 10 جامعة القاهرة افريل 2021 ص:(346-347).

7-فضيل بشير ضيف "واقع وتحديات الشمول المال مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية العدد 01 المجلد06 الجزائر2020 ص: (476-477ي

8-محمد بن موسى "أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017 "، بمجلة الإستراتيجية والتنمية ديسمبر 2018

9-بدر شحدة حمدان وماجد أبو دية "أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين" بمجلة الاقتصاد والمالية 2018.

قائمة المصادر باللغة الأجنبية:

1-Christiaan Heji, others, **Econometric Methods with Applications in Business and Economics**,Published in the United States by Oxford University Press Inc, New York, 2004, p 362,364.
2-Dinabandhu sethi& Debashis"financial incluision and economic growth linkage:some cross acharya,country evidence",(2018).
3-Dipankar Malakar, Role of Indian post in financial Inclnsion India 20
4-Gujarati, N.D, Basic Econometrics, 4th Edition, Tata McGraw-Hill, New Delhi,India,2003, p413.

5-Hashem Pesaran, **Time Series and panel Data Econometrics**, Published in the United States of America by Oxford University, 2015, p
Impact of access to financial services. Inclnnding, highlig thing of women and yonth UNTAD 2014.
6-Régis Bourbonnais,**Econométrie(Manuel et exercices corrigés)**,7e édition,Dunod,Paris,2009, p 259.
7-Terene C. Mills, Time Series Econometrics A concise Introduction, Palgrave macmillan, USA, 2015, p 15,16

8-Walter Enders, **Applied Econometric Time Series**, second edition,john wiley and sons, New York,2004, p297.

9-Yilmaz Bayar and Marins Gavriletea."Financial Inclusion and Economie Growth Evidence From Transition Economies of Enropean Union Romania 2018.

الملاحق

اختبار الاستقرارية السلسلة عند المستوى

Null Hypothesis: GR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0555	-2.889106	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.605593	1% level	Test critical values:
	-2.936942	5% level	
	-2.606857	10% level	

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.1590	-2.360918	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.605593	1% level	Test critical values:
	-2.936942	5% level	
	-2.606857	10% level	

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.3119	-1.938672	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.605593	1% level	Test critical values:
	-2.936942	5% level	
	-2.606857	10% level	

الملحق رقم (01)

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.2654	-2.641046	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.205004	1% level	Test critical values:
	-3.526609	5% level	
	-3.194611	10% level	

Null Hypothesis: GR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.2001	-2.816218	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.205004	1% level	Test critical values:
	-3.526609	5% level	
	-3.194611	10% level	

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.3891	-2.369395	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.205004	1% level	Test critical values:
	-3.526609	5% level	
	-3.194611	10% level	

الملحق رقم (02)

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.1042	-1.590429	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.624057	1% level	Test critical values:
	-1.949319	5% level	
	-1.611711	10% level	

Null Hypothesis: CR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0462	-1.985230	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.624057	1% level	Test critical values:
	-1.949319	5% level	
	-1.611711	10% level	

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.1042	-1.590429	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.624057	1% level	Test critical values:
	-1.949319	5% level	
	-1.611711	10% level	

الملحق رقم (03)

الاختبار استقرار السلسلة عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(GR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-7.554577	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.610453	1% level	Test critical values:
	-2.938987	5% level	
	-2.607932	10% level	

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.897070	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.610453	1% level	Test critical values:
	-2.938987	5% level	
	-2.607932	10% level	

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.254444	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.610453	1% level	Test critical values:
	-2.938987	5% level	
	-2.607932	10% level	

الملحق رقم (04)

Null Hypothesis: D(GR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0002	-5.734813	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.219126	1% level	Test critical values:
	-3.533083	5% level	
	-3.198312	10% level	

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.830505	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.211868	1% level	Test critical values:
	-3.529758	5% level	
	-3.196411	10% level	

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.206678	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.211868	1% level	Test critical values:
	-3.529758	5% level	
	-3.196411	10% level	

الملحق رقم (05)

Null Hypothesis: D(GR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-7.624864	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.625606	1% level	Test critical values:
	-1.949609	5% level	
	-1.611593	10% level	

Null Hypothesis: D(CR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.988939	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.625606	1% level	Test critical values:
	-1.949609	5% level	
	-1.611593	10% level	

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.337016	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.625606	1% level	Test critical values:
	-1.949609	5% level	
	-1.611593	10% level	

الملحق رقم (06)

درجة التأخير المثلى VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CR GR DEP
Exogenous variables: C
Date: 05/31/22 Time: 22:23
Sample: 1980 2020
Included observations: 38

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
57.45685	57.54014	57.41085	1.72e+21	NA	-1087.806	0
56.33744*	56.67058*	56.15345*	4.91e+20*	58.85693*	-1054.916	1
56.72048	57.30348	56.39850	6.33e+20	7.087755	-1050.571	2
56.74629	57.57915	56.28631	5.81e+20	16.40433	-1039.440	3

الملحق رقم (07)

اختبار الذاتي للأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 05/27/22 Time: 04:04
Sample: 1980 2020
Included observations: 40

Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag	Null hypothesis: No serial correlation at lag h
0.6937	(9, 75.6)	0.714791	0.6932	9	6.459846	1	

الملحق رقم (08)

اختبار التكامل المشترك

Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend
Series: CR DEP GR
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.1035	24.27596	21.64961	0.334732	None
0.4666	12.32090	5.754537	0.094758	At most 1
0.2016	4.129906	1.871983	0.046866	At most 2

الملحق(09)

تقدير النموذج

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/26/22 Time: 00:46
Sample: 1981 2020
Included observations: 40
Total system (balanced) observations 120

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0047	2.884921	0.199188	0.574642	C(1)
0.6024	-0.522502	6.50E-06	-3.40E-06	C(2)
0.5839	0.549358	7.52E-06	4.13E-06	C(3)
0.2966	1.048779	0.825969	0.866259	C(4)
0.2935	1.055688	14185.29	14975.23	C(5)
0.0764	-1.789066	0.462892	-0.828145	C(6)
0.0008	3.458112	0.535628	1.852260	C(7)
0.4021	-0.841118	58821.77	-49476.07	C(8)
0.5330	0.625387	11323.09	7081.313	C(9)
0.0074	-2.730267	0.369494	-1.008816	C(10)
0.0000	4.547871	0.427553	1.944455	C(11)
0.8162	-0.232978	46963.19	-10939.08	C(12)

2.48E+20 Determinant residual covariance

Equation: GR = C(1)*GR(-1) + C(2)*CR(-1) + C(3)*DEP(-1) + C(4)
Observations: 40

2.575475	Mean dependent var	0.208912 R-squared
2.555880	S.D. dependent var	0.142988 Adjusted R-squared
201.5443	Sum squared resid	2.366105 S.E. of regression
		1.826760 Durbin-Watson stat

Equation: CR = C(5)*GR(-1) + C(6)*CR(-1) + C(7)*DEP(-1) + C(8)
Observations: 40

179316.6	Mean dependent var	0.664835 R-squared
279639.2	S.D. dependent var	0.636905 Adjusted R-squared
1.02E+12	Sum squared resid	168503.3 S.E. of regression
		1.875602 Durbin-Watson stat

Equation: DEP = C(9)*GR(-1) + C(10)*CR(-1) + C(11)*DEP(-1) + C(12)
Observations: 40

180431.0	Mean dependent var	0.722890 R-squared
245487.0	S.D. dependent var	0.699798 Adjusted R-squared
6.51E+11	Sum squared resid	134504.0 S.E. of regression
		1.798105 Durbin-Watson stat

الملحق رقم (10)

اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/31/22 Time: 18:01
Sample: 1980 2020
Lags: 1

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
1.E-18	269.897	40	DEP does not Granger Cause GR
0.4921	0.48156		GR does not Granger Cause DEP
0.0000	2.8E+31	40	CR does not Granger Cause GR
0.9749	0.00100		GR does not Granger Cause CR
0.0080	7.87187	40	CR does not Granger Cause DEP
0.0017	11.5086		DEP does not Granger Cause CR

الملحق رقم (11)

تحليل وتفكيك التباين

Variance Decomposition of GR:

Period	S.E.	CR	GR	DEP
1	2.366105	0.076705	99.92330	0.000000
2	2.701395	0.063037	99.43601	0.500952
3	2.787528	0.065259	98.99697	0.937767
4	2.809413	0.065460	98.74108	1.193463
5	2.814847	0.065211	98.61240	1.322387
6	2.816277	0.065661	98.55023	1.384114
7	2.816753	0.066591	98.51967	1.413735
8	2.816977	0.067576	98.50402	1.428408
9	2.817110	0.068393	98.49561	1.436000
10	2.817195	0.068989	98.49091	1.440103

Cholesky Ordering: CR GR DEP

الملحق رقم (12)

متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة من 2020/1980

CR	DEP	GR	
68530.0	84433.0	0.790607	1980
88539.0	97922.0	2.999996	1981
112817.0	125299.0	6.400004	1982
132968.0	152757.0	5.400003	1983
156031.0	180433.0	5.599997	1984
174614.0	202229.0	3.699997	1985
176922.0	204818.0	0.400001	1986
180608.0	223905.0	-0.699998	1987
191993.0	252205.0	-1.000005	1988
209387.0	250012.0	4.400002	1989
246979.0	270082.0	0.800001	1990
325848.0	324993.0	-1.200001	1991
412310.0	369719.0	1.800002	1992
220249.0	446905.0	-2.100001	1993
305843.0	475834.0	-0.899997	1994
565644.0	519107.0	3.799995	1995
776843.0	589100.0	4.099998	1996
741281.0	671570.0	1.100000	1997
906181.0	826372.0	5.100004	1998
1150733.0	905183.0	3.200002	1999
993.7	1048.2	3.800000	2000
1078.4	1238.5	3.000000	2001
1266.8	1416.3	5.600000	2002
1380.2	1643.5	7.200000	2003
1535.0	2165.6	4.300000	2004
1779.8	2437.5	5.900000	2005
1905.8	3167.6	1.700000	2006
2205.2	4233.6	3.400000	2007
2615.5	4964.9	2.400000	2008
3086.5	4949.8	1.600000	2009
3268.1	5638.5	3.600000	2010
3726.5	7141.7	2.900000	2011
4287.6	7681.5	3.400000	2012
5156.3	8249.8	2.800000	2013
6504.6	9603.0	3.800000	2014
7277.2	9261.1	3.700000	2015
7909.9	9407.0	3.200000	2016
8880.0	10266.1	1.300000	2017
9976.3	11404.1	1.200000	2018
10857.8	10975.2	0.800000	2019
11182.3	11901.8	-5.480992	2020

الملحق رقم (13)